



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1

كلية الحقوق والعلوم السياسية
مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
مجلة دولية محكمة نصف سنوية



ELBAHITH for Academic Studies Biannual Peer Reviewed International Journal

الترقيم الدولي الإلكتروني:
EISSN: 2588-2368

الترقيم الدولي:
ISSN: 2352-975X

موقع مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية على منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP
<http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/86>

إفادة بالنشر

يشهد السيد رئيس تحرير "مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية"؛ الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة 1، ذات الترقيم الدولي ISSN:2352-975X والترقيم الدولي الإلكتروني: EISSN: 2588-2368.

بأن الباحث(ة): عبد المالك صاوي - جامعة المسيلة.
قد أودع بتاريخ: 2024/03/29، مقالاً موسوماً بـ: "ضوابط ممارسة الإعلام الإلكتروني في الجزائر".
وقد تم نشره بعد التحكيم والمراجعة وورود تقارير الخبرة الإيجابية؛ بتاريخ: 2024/05/30.
في المجلد: 11، العدد: 02 (العدد التسلسلي: 29) - جوان 2024.
ويمكن الاطلاع على المقال من خلال الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/86>



ملاحظة: سلمت هذه الشهادة بطلب من المعني(ة) لاستخدامها وفق ما يسمح به القانون.

هاتف / فاكس: +213 33 25 84 22

الموقع الإلكتروني للمجلة: <http://elbahith.univ-batna.dz>

البريد الإلكتروني: revue.elbahith@univ-batna.dz



جامعة باتنة 1- الحاج لخضر
كلية الحقوق والعلوم السياسية



ELBAHITH for Academic Studies
Biannual Peer Reviewed International Journal

الباحث للدراسات الأكاديمية

مجلة دولية محكمة نصف سنوية
متخصصة في العلوم القانونية والسياسية



المجلد: 11 - العدد: 02 - جوان 2024
العدد التسلسلي (29)

ISSN: 2352-975X الترخيم الدولي
EISSN: 2588-2368 الترخيم الدولي الإلكتروني
رقم الإيداع القانوني: 2014-1990

مجلة الباحث
لِلدراسات الأكاديمية

العدد التسلسلي
(29)
جوان 2024

EL BAHITH
For Academic Studies



University of Batna1 – Hadj Lakhder
Faculty of Law and Political Sciences



ELBAHITH for Academic Studies
Biannual Peer Reviewed International Journal

EL BAHITH *FOR ACADEMIC STUDIES*

Specialized in legal and political science fields



VOL: 11 - ISSUE: 02
JUNE 2024
N°: (29)

ISSN: 2352-975X EISSN: 2588-2368
Legal Depositary Number: 1990-2014



مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية

ELBAHITH For Academic Studies

مجلة دولية محكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة باتنة 1 - الجزائر

تهدف المجلة إلى نشر الانتاج العلمي
باللغات الثلاث
(العربية، الانجليزية، و الفرنسية)

في مجالات العلوم القانونية والعلوم السياسية
EISSN: 2588-2368 — ISSN: 2352-975X

رقم الايداع القانوني: 1990 - 2014

لكل المراسلات

مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة باتنة 1 - الجزائر 05000

هاتف / فاكس: +213.33.25.84.22

الموقع الإلكتروني للمجلة

<http://elbahith.univ-batna.dz>

الموقع على منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP
<http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/86>

البريد الإلكتروني

revue.elbahith@univ-batna.dz

الرئيس الشرفي

أ.د/ عبد السلام ضيف
مدير جامعة - باتنة 12

مدير المجلة

أ.د/ عبد الوهاب مخلوفي
عميد كلية الحقوق
والعلوم السياسية

رئيس التحرير

أ.د/ ميلود بن عبد العزيز

نواب رئيس التحرير

أ.د/ أمال بوهنتالة
أ.د/ فتاح شباح

الأمانة

راضية ابرير

- المقالات التي تصل للمجلة لا
ترد إلى أصحابها سواء نشرت
أم لتنشر.
- إن مضمون المقالات المنشورة
يلزم أصحابها فقط ولا يحمل
المجلة أية مسؤولية.

هيئة التحرير

أ.د/ أمال بوهنتالة	جامعة باتنة 1 - الجزائر	محرر مساعد
نائب رئيس التحرير		
أ.د/ فتاح شباح	جامعة باتنة 1 - الجزائر	محرر مساعد
نائب رئيس التحرير		
أ.د/ مخلوف عبد الوهاب	جامعة باتنة 1 - الجزائر	محرر مساعد
أ.د/ القحطاني عبد المحسن	جامعة الكويت- الكويت	محرر مساعد
أ.د/ أوكيل عمر	جامعة السلطان قابوس - عمان	محرر مساعد
أ.د/ دينيس ليجروس Denis Legros	جامعة باريس 8 - فرنسا	محرر مساعد
أ.د/ فيليب دليباك Ph.Delebecque	جامعة باريس 1 - فرنسا	محرر مساعد
أ.د/ عباس نهاد	جامعة دار العلوم- السعودية	محرر مساعد
أ.د/ عبد الله آمال	جامعة السلطان قابوس- عمان	محرر مساعد
أ.د/ عبيدات هاني	جامعة اليرموك- الأردن	محرر مساعد
أ.د/ يوسف ناصر	الجامعة الإسلامية العالمية- ماليزيا	محرر مساعد
أ.د/ ابراهيم الفراد	جامعة المرقب - ليبيا	محرر مساعد
أ.د/ ابراهيم ملاوي	جامعة أم البواقي - الجزائر	محرر مساعد
أ.د/ إرزيل الكاهنة	جامعة تيزي وزو - الجزائر	محرر مساعد
أ.د/ باي أحمد	جامعة باتنة 1 - الجزائر	محرر مساعد
أ.د/ بن سعيد مراد	جامعة باتنة 1 - الجزائر	محرر مساعد
أ.د/ شعبان سمير	جامعة باتنة 1 - الجزائر	محرر مساعد
أ.د/ عدنان سرحان	جامعة الشارقة - الإمارات	محرر مساعد
أ.د/ عدنان عواد سلمان الشوابكة	جامعة الطائف - السعودية	محرر مساعد
أ.د/ لشقر عبد القادر	جامعة فاس- المغرب	محرر مساعد
أ.د/ مثنى العبيدي	جامعة تكريت - العراق	محرر مساعد
أ.د/ مصطفى الفوركي	جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب	محرر مساعد
د/ فيليب يوسال Ph.Useille	جامعة فلانسيان - فرنسا	محرر مساعد
د/ صدراوي طارق	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - تونس	محرر مساعد
د/ أحمد المساعدة	جامعة المجمعة - السعودية	محرر مساعد
أ.د/ أحمد حسنية	جامعة ظفار- عُمان	محرر مساعد
د/ كنوش محمد	جامعة تراكيا - تركيا	محرر مساعد

هيئة التحرير

- د/ الخطيب محمد عرفان _____ جامعة دمشق- سوريا _____ محرر مساعد
- د/ العنزي عبد المجيد خلف منصور _____ أكاديمية سعد العبدالله - الكويت _____ محرر مساعد
- د/ ديشي عقيلة _____ جامعة باريس8 - فرنسا _____ محرر مساعد
- د/ طلعت عيسى _____ الجامعة الاسلامية غزة - فلسطين _____ محرر مساعد
- د/ محمد خليفة صديق محمد _____ جامعة إفريقيا العالمية - السودان _____ محرر مساعد
- د/ عبد الله طرابزون _____ جامعة إسطنبول- تركيا _____ محرر مساعد
- د/ محمد عز الدين مصطفى حمدان _____ جامعة فلسطين _____ محرر مساعد
- د/ ناصر عبد الرحيم نمر العلي _____ جامعة روسيا الحكومية الاجتماعية _____ محرر مساعد
- د/ الحمداني قيس ناصر راهي _____ جامعة البصرة-العراق _____ محرر مساعد
- د/ الزويني بشري _____ الجامعة العراقية- العراق _____ محرر مساعد
- د/ العربي مصطفى _____ جامعة المرقب - ليبيا _____ محرر مساعد
- أ.د/ مشاعر إدريس خير الله سرور _____ جامعة الخرطوم- السودان _____ محرر مساعد
- أ.د/ محمد عز الدين مصطفى حمدان - جامعة فلسطين- فلسطين _____ محرر مساعد
- أ.د/ حسيني خالد _____ جامعة بورتسموث- المملكة المتحدة _____ محرر مساعد
- أ.د/ رياض أحسن _____ جامعة فيصل آباد - باكستان _____ محرر مساعد
- أ.د/ أحمد أسيا ريس _____ جامعة سانس- ماليزيا _____ محرر مساعد
- د/ آمنة سلطاني _____ جامعة الوادي - الجزائر _____ محرر مساعد
- د/ جواد ربيع _____ جامعة ابن زهر أكادير - المغرب _____ محرر مساعد
- د/ خالد حساني _____ جامعة بجاية - الجزائر _____ محرر مساعد
- د/ سامي بخوش _____ جامعة باتنة1- الجزائر _____ محرر مساعد
- د/ شادي عدنان الشديفات _____ جامعة الشارقة - الإمارات _____ محرر مساعد
- د/ شرف الدين الطيب حسين محمود _____ جامعة الطائف - السعودية _____ محرر مساعد
- د/ عبد الحليم بوشكيوه _____ جامعة جيجل - الجزائر _____ محرر مساعد
- د/ عبد القادر محمد الداه _____ جامعة نواكشوط العصرية - موريتانيا _____ محرر مساعد
- د/ عبد الكريم كاظم عجيل _____ جامعة ذي قار - العراق _____ محرر مساعد
- د/ عبدالمجيد بوكير _____ جامعة فاس- المغرب _____ محرر مساعد
- د/ عبدلي سعيد الحسين _____ جامعة قرطاج - تونس _____ محرر مساعد

هيئة التحرير

د/عمر خيرى	جامعة سقارية - تركيا	محرر مساعد
د/عواطف زرار	جامعة الشارقة- الامارات	محرر مساعد
د/ فرحي فيصل	جامعة كيبك مونتريال- كندا	محرر مساعد
د/ فقيه جيهان	الجامعة اللبنانية- لبنان	محرر مساعد
د/ فهيمة قسوري	جامعة باتنة1- الجزائر	محرر مساعد
د/ كنزة مغيث	جامعة الجزائر3- الجزائر	محرر مساعد
د/محمد خليفة	جامعة عنابة - الجزائر	محرر مساعد
د/محمد علي الشباطات	جامعة الشرق الاوسط - الأردن	محرر مساعد
د/ صالح محمد أشرف	جامعة ابن رشد - هولندا	محرر مساعد
د/محمد عمر عيد المومني	جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن	محرر مساعد
د/مراح محمد	جامعة قطر - قطر	محرر مساعد
د/مراد بن صغير	جامعة تلمسان - الجزائر	محرر مساعد
د/مسعود البلي	جامعة باتنة1- الجزائر	محرر مساعد
د/ملوخية عماد	جامعة الاسكندرية - مصر	محرر مساعد
د/منصور مجاجي	جامعة المدينة - الجزائر	محرر مساعد
د/ نجيب عوينات	جامعة جدة - السعودية	محرر مساعد
د/ نعيمى عبد المنعم	جامعة الجزائر3- الجزائر	محرر مساعد
د/ نورة بن بوعبدالله	جامعة باتنة1- الجزائر	محرر مساعد
د/همام القوصي	جامعة حلب - سوريا	محرر مساعد
د/ وليد ثابتي	جامعة باتنة1- الجزائر	محرر مساعد
د/آسيا بن بوعزيز	جامعة باتنة1- الجزائر	محرر مساعد
د/ صورية زردوم	جامعة باتنة1- الجزائر	محرر مساعد
د/عبد المالك فرادي	جامعة باتنة1- الجزائر	محرر مساعد

الهيئة العلمية للمجلة

من داخل الجزائر

أ.د / رقية عواشرية - جامعة باتنة 1	أ.د / محمد لخضر بن عمران - جامعة باتنة 1
أ.د / الواسعة صالح زرار - جامعة باتنة 1	أ.د / سامي بن حملة - جامعة قسنطينة
أ.د / فريدة مزياني - جامعة باتنة 1	أ.د / طروب بحري - جامعة باتنة 1
أ.د / شادية رحاب - جامعة باتنة 1	أ.د / عبد الوهاب مخلوف - جامعة باتنة 1
أ.د / صالح زياني - جامعة باتنة 1	أ.د / الهادي خضراوي - جامعة الأغواط
أ.د / عبد الرحمن لحرش - جامعة عنابة	أ.د / عبد الحق زغدار - جامعة باتنة 1
أ.د / الزين عزري - جامعة بسكرة	أ.د / عادل مستاري - جامعة بسكرة
أ.د / مختاري مراد - جامعة الجلفة	أ.د / لبنى أحمان - جامعة باتنة 1
أ.د / قروي بونحية - جامعة ورقلة	أ.د / ابراهيم ملاوي - جامعة أم البواقي
أ.د / حورية لشهب - جامعة بسكرة	أ.د / عمار رزيق - جامعة باتنة 1
أ.د / ابراهيم بن داود - جامعة الجلفة	أ.د / عز الدين مسعود - جامعة الجلفة
أ.د / شمامة خير الدين - جامعة باتنة 1	أ.د / رفيقة قصوري - جامعة خنشلة
أ.د / أحمد بنيني - جامعة باتنة 1	أ.د / سعاد زغيشي - جامعة باتنة 1
أ.د / دليلة مبارك - جامعة باتنة 1	أ.د / باخويا دريس - جامعة أدرار
أ.د / عمر فرحاتي - جامعة بسكرة	أ.د / مزوز بركو - جامعة باتنة 1
أ.د / عبد الحليم بن مشري - جامعة بسكرة	أ.د / جفلول زغدود - جامعة أم البواقي
أ.د / عبد الجليل مفتاح - جامعة بسكرة	أ.د / ابراهيم بوهنتالة - جامعة باتنة 1
أ.د / عبد المجيد بوكركب - جامعة باتنة 1	أ.د / أحمد بولقصيات - جامعة باتنة 1
أ.د / حسينة شرون - جامعة بسكرة	أ.د / أحمد موقاي بناني - جامعة باتنة 1
أ.د / دلال بحري - جامعة باتنة 1	أ.د / أسيا بن بوعزيز - جامعة باتنة 1
أ.د / سمير شعبان - جامعة باتنة 1	أ.د / الهاشمي تافرون - جامعة خنشلة
أ.د / عادل زقلاغ - جامعة باتنة 1	أ.د / أمال بوهنتالة - جامعة باتنة 1
أ.د / مراد بن سعيد - جامعة باتنة 1	أ.د / أمال موساوي - جامعة باتنة 1
أ.د / الكاهنة أرزيل - جامعة تيزي وزو	أ.د / آمنة سلطاني - جامعة الوادي
أ.د / مصطفى بخوش - جامعة بسكرة	أ.د / أوشن حنان - جامعة خنشلة
أ.د / لخضر زرار - جامعة باتنة 1	أ.د / بخوش سامي - جامعة باتنة 1
أ.د / أحمد باي - جامعة باتنة 1	أ.د / بن عبيد إخلاص - جامعة باتنة 1
أ.د / نادية خلف - جامعة باتنة 1	أ.د / بن عشي حسين - جامعة باتنة 1
أ.د / عبد الله راقدي - جامعة باتنة 1	أ.د / بن فرحة هيام - جامعة الجزائر 3

الهيئة العلمية للمجلة

من داخل الجزائر

د/ بن نجاعي نوال ريمة - جامعة باتنة 1	د/ صليحة بيوش - جامعة باتنة 1
د/ بوبشيش رفيق - جامعة باتنة 1	د/ ضريفي نادية - جامعة المسيلة
أ.د/ بوعيشة بوغفالة - جامعة الأغواط	أ.د/ طلال لموشي - جامعة باتنة 1
أ.د/ تمام شوقي يعيش - جامعة بسكرة	أ.د/ طيب بلواضح - جامعة المسيلة
د/ جدي علي - جامعة باتنة 1	أ.د/ عباس شافعة - جامعة باتنة 1
أ.د/ اليزيد علي - جامعة أم البواقي	أ.د/ عبد الحق لخذاري - جامعة تبسة
أ.د/ حامدي بلقاسم - جامعة باتنة 1	د/ عبد الحليم بوشكوية - جامعة جيجل
أ.د/ حفصية بن عشي - جامعة باتنة 1	أ.د/ عبد الرحمن بن نصيب - جامعة باتنة 1
د/ حكيم عمورة - جامعة باتنة 1	أ.د/ عبد العالي حاحة - جامعة بسكرة
د/ خالد حساني - جامعة بجاية	أ.د/ عبد العزيز خنفوسي - جامعة سعيدة
أ.د/ خضار يمينة - جامعة باتنة 1	أ.د/ عبد القادر حوبة - جامعة الوادي
أ.د/ خلاف فاتح - جامعة جيجل	د/ عبد الله لعويجي - جامعة باتنة 1
أ.د/ خيرة بن عبد العزيز - جامعة باتنة 1	أ.د/ عبد الله هوادف - جامعة المسيلة
د/ دبه ناصر - جامعة باتنة 1	أ.د/ عبد المجيد بن يكن - جامعة خنشلة
أ.د/ دلال لوشن - جامعة باتنة 1	أ.د/ عبد المجيد لخذاري - جامعة خنشلة
د/ رازي نادية - جامعة الأمير عبد القادر	د/ عتيقة كواشي - جامعة باتنة 1
أ.د/ رفيقة بسكري - جامعة باتنة 1	د/ عزوز سارة - جامعة باتنة 1
د/ زردوم صورية - جامعة باتنة 1	أ.د/ عكنوش نور الصباح - جامعة بسكرة
د/ زيدان زياني - جامعة باتنة 1	أ.د/ علاوة هوام - جامعة باتنة 1
أ.د/ زينة آيت واو - جامعة تيزي وزو	أ.د/ عمر مرزوقي - جامعة باتنة 1
أ.د/ ساعد العقون - جامعة الجلفة	أ.د/ عنتر بن مرزوق - جامعة المسيلة
أ.د/ سامية شينار - جامعة باتنة 1	د/ فايزة ميموني - جامعة باتنة 1
أ.د/ سليم بشير - جامعة باتنة 1	أ.د/ فضيلة بوطورة - جامعة باتنة 1
أ.د/ سمير رحماني - جامعة باتنة 1	أ.د/ فهمية قسوري - جامعة باتنة 1
أ.د/ شهاب فتاح - جامعة باتنة 1	أ.د/ فيصل نسيغة - جامعة بسكرة
د/ شفيعة حداد - جامعة باتنة 1	أ.د/ كنزة مغيش - جامعة الجزائر 3
د/ صالح جزول - المركز الجامعي مغنية	د/ لجلط ابراهيم - م. الجامعي تيسمسيلت
د/ صباح عبد الرحيم - جامعة ورقلة	أ.د/ لجلط فواز - جامعة المسيلة

الهيئة العلمية للمجلة

من داخل الجزائر

أ.د / نخضر رابحي - جامعة الأغواط	أ.د / نخرة بن بوعبد الله - جامعة باتنة 1
أ.د / لزهروناسي - جامعة باتنة 1	د / نوفل اسماعيلي - جامعة تبسة
د / لعللى يحيىاوي - جامعة باتنة 1	أ.د / هشام عبد الكريم - جامعة باتنة 1
د / ليللى بعناش - جامعة الأمير عبد القادر	أ.د / والى عبد اللطيف - جامعة المسيلة
أ.د / ليندة أونيسي - جامعة خنشلة	أ.د / وردة بن بوعبد الله - جامعة باتنة 1
أ.د / محمد بوكماش - جامعة خنشلة	أ.د / وفاء دريدي - جامعة باتنة 1
أ.د / محمد خليفة - جامعة عنابة	د / وليد ثابتي - جامعة باتنة 1
أ.د / محمد سمصار - جامعة باتنة 1	أ.د / يزيد عربي باي - جامعة باتنة 1
د / محمدي سماح - جامعة باتنة 1	أ.د / يوسف جحيش - جامعة باتنة 1
أ.د / محمودي سماح - المركز الجامعي بركة	أ.د / يوسف زدام - جامعة باتنة 1
أ.د / مراد بن صغير - جامعة تلمسان	أ.د / يوسف زروق - جامعة الجلفة
أ.د / مسعود البلي - جامعة باتنة 1	د / منال بوكورو - جامعة قسنطينة 1
د / مفتاح حنان - جامعة باتنة 1	د / دبة ناصر - جامعة باتنة 1
د / مقني بن عمار - جامعة تيارت	د / سناء بولقواس - جامعة خنشلة
أ.د / مناصرة عزوز - جامعة باتنة 1	د / شرقي اسماعيل - جامعة باتنة 1
أ.د / منصور مجاجي - جامعة المدية	د / شيعاوي وفاء - جامعة الجزائر 3
د / مونية بن بوعبد الله - جامعة باتنة 1	د / حروش منيرة - جامعة باتنة 1
د / ميلود بن عبد العزيز - جامعة باتنة 1	د / عبد النور منصوري - جامعة المسيلة
د / زهور دقايشية - جامعة باتنة 1	د / سعيد لوصيف - جامعة باتنة 1
د / عبد اللاوي زينب - جامعة باتنة 1	د / بن طيبة صونية - جامعة تبسة
أ.د / عزوز غربي - جامعة المسيلة	د / محروق كريمة - جامعة قسنطينة 1
د / عثمانى علي - جامعة الأغواط	د / سمير كيم - جامعة تبسة
د / الديق جمال - جامعة الجزائر 3	د / بكر اوي محمد مهدي - جامعة أدرار
د / عياشي جمال - جامعة المدية	د / بوبتر طارق - جامعة قسنطينة 1
د / رقبولي كريم - جامعة سطيف 2	د / بوخالطة الطيب - جامعة خنشلة
د / ميلود سلامي - جامعة باتنة 1	د / شطاب كمال - جامعة المسيلة
د / نعيمى عبد المنعم - جامعة الجزائر 3	د / لعماري وليد - جامعة الجزائر 3
د / نور الدين حمشة - جامعة باتنة 1	د / رقيق ليندة - جامعة باتنة 1
د / رزيق أميرة - جامعة باتنة 1	د / بوسعيدة رؤوف - جامعة سطيف 2

الهيئة العلمية للمجلة

من داخل الجزائر

- د/ سعيد لوصيف - جامعة باتنة 1
د/ إلهام بوحلايس - جامعة منتوري قسنطينة
د/ كريمة خطاب - جامعة الجزائر 1
د/ بوعزيز بويكر - جامعة المسيلة
أ.د/ بوعيسي حسام الدين - جامعة المسيلة
د/ جاب الله رمزي - جامعة باتنة 1
د/ بوسنة جمال - جامعة أم البواقي
د/ رحموني فاتح النور - جامعة المسيلة
د/ زروقة إسماعيل - جامعة المسيلة
د/ زايدي عبد العزيز - جامعة المسيلة
د/ عبد الكريم جمال - جامعة الجلفة
د/ غبولي منى - جامعة سطيف 2
د/ فلاك نور الدين - جامعة المسيلة
د/ براهيم السعيد - جامعة المسيلة
د/ خرشي عمر معمر - جامعة سعيدة
د/ كرازيدي إسماعيل - جامعة باتنة 1
د/ خرشي الهام - جامعة سطيف 2
د/ لعللى عتيق - جامعة ورقلة
د/ غضبان نصيرة - جامعة باتنة 2
د/ بيرد رتيبة - جامعة تيزي وزو
د/ بلييل نونة - جامعة باتنة 1
د/ محمد الطاهر عديلة - جامعة المسيلة
د/ كريمة علا - جامعة الجزائر
د/ مبروك حدة - جامعة تبسة
د/ عبد المالك بوضياف - جامعة بسكرة
د/ بلعزام مبروك - جامعة سطيف 2
د/ بارش إيمان - جامعة باتنة 1
د/ ماهر بديار - جامعة سوق أهراس
- د/ أحمد بيطام - جامعة باتنة 1
د/ حاتم ذبيح - جامعة المسيلة
د/ دريد كمال - جامعة أم البواقي
د/ ذواوي عادل - جامعة سطيف 2
د/ شاوش حميد - جامعة قالمة
د/ عبد العالي هبال - جامعة باتنة 1
أ.د/ خيرة ساوس - جامعة بشار
بوزيدة عادل - جامعة الجزائر 1
د/ قوتال ياسين - جامعة خنشلة
أ.د/ كوسة عمار - جامعة سطيف 2
د/ مزيتي فاتح - جامعة خنشلة
د/ غلاب عبد الحق - جامعة الجزائر 1
د/ بهلول سميرة - جامعة سطيف 2
د/ بن يسعد عدرة - جامعة منتوري قسنطينة
د/ حامدي محمد - جامعة باتنة 1
د/ طواهر عبد الجليل - جامعة ورقلة
د/ لعقابي سميرة - جامعة سطيف 2
د/ حاج عزام سليمان - جامعة المسيلة
د/ غربي نجاح - جامعة سطيف 2
د/ وافية داهل - جامعة سطيف 2
د/ عبد الرحمن بوكثير - جامعة سطيف 2
د/ زين العابدين معو - جامعة أم البواقي
د/ زواقري الطاهر - جامعة خنشلة
د/ الطاهر غيلاني - جامعة باتنة 1
د/ ريجاني أمينة - جامعة باتنة 1
د/ حموم فريدة - جامعة جيجل
د/ هدار رانية - جامعة باتنة 1
د/ خلوي نصيرة - جامعة باتنة 1

الهيئة العلمية للمجلة

من داخل الجزائر

- | | |
|--|---|
| د/ خزار لامية - جامعة باتنة ¹ | د/ هامل فوزية - جامعة سطيف ² |
| د/ زهية سعد - جامعة ورقلة | د/ عبد الرزاق صحراوي - جامعة باتنة ¹ |
| د/ شاوش حميد - جامعة قالمة | د/ زيداني توفيق - جامعة باتنة ¹ |
| د/ عرشوش سفيان - جامعة خنشلة | د/ مريم دندان - جامعة باتنة ¹ |
| د/ كسال عبد الوهاب - جامعة سطيف ² | د/ بخوش رزيق - جامعة باتنة ¹ |
| د/ مهذب رضا - جامعة المسيلة | |

الهيئة العلمية للمجلة

من خارج الجزائر

- د/ عبد القادر محمد الداه - جامعة نواكشوط
العصرية - موريتانيا
د/ عبد الكريم كاظم عجيل - جامعة ذي قار -
العراق
د/ عبد المجيد بوكير - جامعة فاس - المغرب
د/ عصام عبد الشافي - جامعة الإسكندرية -
مصر
د/ علي لطفي علي قشمر - جامعة الاستقلال -
فلسطين
د/ عواطف زارة - جامعة الشارقة - الإمارات
د/ فاطمة الزهراء عواطي - جامعة الشارقة -
الإمارات
د/ فرحي فيصل - جامعة كيباك مونتريال -
كندا
د/ فقيه جهان - الجامعة اللبنانية
د/ كنوش محمد - جامعة تراكييا - تركيا
د/ محمد الطلافة - جامعة الإمارات - الإمارات
د/ محمد علي الشباطات - جامعة الشرق
الأوسط - الأردن
د/ محمد مالك المهدي - جامعة الخرطوم -
السودان
د/ محمد خليفة صديق محمد - جامعة إفريقيا
العالمية - الخرطوم، السودان
أ/ محمد البوش - يخي -
Sun Moon University/ Korea - كوريا
أ/ بشرى الزويني - الجامعة العراقية - العراق
أ/ هادي الشيب - الجامعة العربية الأمريكية -
فلسطين
د/ رياض إحسان - جامعة كلية الحكومة
فيصل آباد - باكستان

دليل المؤلف

يتضمن هذا الدليل القواعد والاجراءات المتبعة لقبول نشر المقالات والمساهمات البحثية المرسلة لمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية عبر منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP، وهذا عملاً بأحكام المرسوم التنفيذي رقم: 130-08 المؤرخ في 03 ماي 2008م المتعلق بالقانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، وميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكذلك القرار 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016م المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

أولاً - أهداف الدليل

- 1- تبيان مختلف المراحل المتعلقة بالنشر في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية؛ بداية من الإرسال الإلكتروني (عبر حساب المؤلف في منصة المجلات العلمية الجزائرية) إلى مرحلة المراجعة (التحكيم) إلى النشر والاصدار.
- 2- إتاحة الفرصة لكل الباحثين من أساتذة وطلبة دكتوراه للاطلاع على شروط واجراءات النشر بمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية .
- 3- العمل بكل شفافية وموضوعية في إثراء النشر العلمي الجامعي، والمساهمة الجدية في تطوير البحث العلمي الأكاديمي.
- 4- الحرص على حقوق المؤلفين المساهمين بالنشر في المجلة، وترسيخ ثقافة الأمانة والنزاهة العلمية.
- 5- توطيد التواصل العلمي بين مختلف الأكاديميين وباحثي الجامعات الجزائرية والأجنبية.

ثانياً - تقديم مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية

مجلة دولية مُحَكَّمة نصف سنوية تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة I- الحاج لخضر بالجزائر، تأسست هذه الدورية وفقاً للإجراءات القانونية ابتداءً من اعتمادها ضمن الهيئات العلمية للكلية والجامعة على السواء، وهذا بغرض فتح فضاء معرفي وعلمي يُثَمَّن من خلاله إنتاجات الأساتذة والباحثين من داخل الوطن وخارجه، والمدونة باللغات الثلاث: العربية والفرنسية والإنجليزية، واستكمالاً للإجراءات القانونية التي تُنظم إنشاء وتسيير الدوريات العلمية حرصت إدارة المجلة على استصدار رقم الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية 1990-2014، والحصول على الترخيم الدولي المعياري (ISSN: 2352-975X)، ثم الترخيم الدولي المعياري الإلكتروني (EISSN: 2588-2368). وتماشياً مع سياسة الوزارة في تجميع المجلات العلمية ضمن منصة إلكترونية؛ تم اعتماد مجلة "الباحث للدراسات الأكاديمية" من قبل المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في منصة المجلات العلمية الجزائرية، ومن أجل ضمان تواصل فعال مع مختلف الأساتذة والباحثين وطلبة الدكتوراه، ولتقريب المجلة من المهتمين وذوي الاختصاص؛ تم بعث موقع إلكتروني خاص بالمجلة (<http://elbahith.univ-batna.dz>) يُتيح إمكانية الاطلاع وتحميل كل الأعداد الصادرة منذ

تأسيس المجلة، كما يُمكن للمجلة الظهور الإلكتروني الواسع وكذا زيادة المقروئية وطنياً ودولياً، ويُسهّل مستقبلاً الاشتراك في قواعد البيانات العالمية الخاصة بفهرسة وتصنيف المجلات العلمية. تُرحّب مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية بكافة الإسهامات العلمية في جميع التخصصات المتعلقة بحقلي العلوم القانونية والعلوم السياسية وتلك التخصصات المتفرّعة عنهما، وكذا بجميع الدراسات المقارنة بمفهومها الشامل من أجل توسيع دائرة الإفادة والاستفادة للطلبة والباحثين، وإذ تُكبر في الجميع اهتمامهم بالتواصل مع المجلة من خلال إرسالهم لبحوثهم وإنتاجهم العلمي للنشر ضمن فضاء مجلّتنا؛ فإننا نُجدّد التزامنا بتقديم الأفضل والمفيد لكل الأساتذة والباحثين، وذلك من خلال إخضاع كل الأعمال المُقدّمة للتحكيم السري الذي يُشرف عليه كوكبة من الأساتذة والخبراء الأكفاء، مع التزام الحيادية والموضوعية، لذلك ندعو كل المهتمّين من الباحثين والأساتذة وطلبة الدكتوراه بإرسال مساهماتهم البحثية عبر البوابة مُحرّرة في القالب المخصّص Template لمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية على منصة المجلات العلمية، والمتّاح عبر الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/86>

ثالثاً - قواعد وشروط النشر

تنشر المجلة المقالات والدراسات والبحوث العلمية في حقل العلوم القانونية والعلوم السياسية التي تتوفر فيها الشروط التالية:

- التزام الموضوعية في الطرح وعدم التجريح أو الإساءة إلى الأديان أو الثقافات واحترام حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية، ونبذ أي سلوك من شأنه الإساءة إلى البحث العلمي، وفي حالة ثبوت أعمال منافية لأخلاقيات البحث العلمي يمنع الباحث من النشر في المجلة لمدة خمس (05) سنوات.
- أن لا يكون البحث مستلماً من كتاب تم نشره أو رسالة تخرج تمت مناقشتها.
- أن تلتزم بالدقة والسلامة اللغوية، وأن لا تزيد عن 5500 كلمة وأن لا تقل عن 4000 كلمة بما في ذلك الهوامش، وأن تكون محرّرة في القالب المخصّص (Template) بخط AL-Mohanad حجم 13 و Times New Roman حجم 12 بالنسبة للغات الأجنبية. (تثبيت الخطوط المرفقة مع القالب).
- تتضمن الورقة الأولى: العنوان الكامل للمقال باللغتين العربية والإنجليزية، اسم الباحث ورتبته العلمية والتخصص والمؤسسة التي ينتمي إليها (قسم، كلية وجامعة)، رقم الهاتف والفاكس، البريد الإلكتروني، وملخص للموضوع؛ أحدهما بلغة المقال والثاني باللغة الإنجليزية، وأن لا يتجاوزا كلمة.
- تكتب الهوامش دون قائمة المراجع بطريقة آلية وتعرض في آخر المقال (End of Document) بالترتيب التالي: المُؤلف: عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، البلد، الطبعة، السنة، الجزء والصفحة. وتكون بخط: AL-Mohanad حجم 11 و Times New Roman حجم 10 بالنسبة للغات الأجنبية.
- تلتزم المجلة بإرسال المقالات الواردة إليها إلى لجان تحكيم سرية (مراجعين) وتفرض على الباحثين تدارك الهفوات والنقائص الواردة فيها في حال وجودها.

■ بعد قبول المقال للنشر يجب على الباحث أن يرسل تعهد بعدم نشر المقال في مجلة علمية أخرى إلى البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة:

E-MAIL: rev.elbahith.batna@gmail.com

- يحق للمجلة إجراء بعض التعديلات الضرورية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها
- كل مقال لا تتوفر فيه هذه الشروط لا يُنشر مهما كانت قيمته العلمية.
- تعبر مضامين المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.
- تخلي هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية.
- يجب تقديم وثيقة المقال على شكل ملف وورد doc. في هذا القالب (Template)
- ترسل المقالات عن طريق موقع مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية على منصة المجلات العلمية الجزائرية (ASJP). <http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/86>

رابعا - قواعد وإجراءات المراجعة (التحكيم)

- 1- تتم متابعة ترتيبات ومراحل المراجعة (التحكيم) مع المراجعين، وكذا عملية النشر من خلال حسابكم الخاص الذي أنشأتموه في منصة المجلات العلمية الجزائرية (ASJP)؛ وستجدون فيه لوحة القيادة لأبحاثكم **(Tableau De Bord)** يُمكنكم من متابعة مقالاتكم.
- 2- بعد إرسالكم لمقالاتكم ومساهماتكم البحثية عبر حسابكم الخاص في منصة المجلات العلمية (ASJP)، تراجع هيئة التحرير هذه المساهمات للتأكد من مدى التزام أصحابها بالشروط الشكلية للنشر في المجلة؛ والمتضمنة في ورقة نموذج المقال **(القالب) (Template)** الخاص بمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، والتي تعتبر عاملا أساسيا لقبول الأولى.
- 3- في حالة الإخلال بأحد الشروط الشكلية وعدم الالتزام بالنموذج الخاص بالمجلة يرفض المقال آليا. مع إمكانية إعادة إرساله مرة ثانية بعد التقيد بالملاحظات المقدمة في رسالة الرفض.
- 4- تُرسل المقالات المقبولة شكلا (بعد حذف بيانات أصحابها) إلى مراجعين (خبيرين) أو أكثر من ذوي الاختصاص للتقييم (المراجعة) السري، ويكون ذلك بصفة حصرية عبر منصة المجلات العلمية (ASJP).

5- تُعرض نتائج المراجعة وتخضع في تقديرها وفقا للكيفيات التالية:

- أ- في حالة ورود تقريرين (2) بالقبول ← يقبل المقال للنشر.
- ب- في حالة ورود تقريرين (2) بالرفض ← يرفض المقال للنشر.
- ج- في حالة ورود تقرير (1) بالقبول وآخر بتحفظ (1) ← يستقبل المؤلف (الباحث) إشعارا بقبول البحث بتحفظ، وعليه الالتزام بإجراء التعديلات الواردة إليه في تقرير الخبرة، وإعادة إرسال المقال المعدل في **(خانة المقالات المقبولة بتحفظ)**.
- د- في حالة ورود تقريرين (2) بتحفظ ← على المؤلف إجراء التعديلات المطلوبة وإعادة إرسال المقال المعدل في **(خانة المقالات المقبولة بتحفظ)**.
- هـ- في حالة ورود تقرير (1) بتحفظ وآخر بالرفض (1) ← يرفض المقال للنشر.

▪ عليكم بمتابعة مقالكم بعد قبوله لاجتياز مرحلة التحكيم والتقييم (المراجعة) من خلال حسابكم الخاص في البوابة (ASJP) إلى غاية نتيجته النهائية سواء بالقبول أو الرفض أو التعديل

▪ المؤلف (الباحث) مطالب بإجراء التعديلات وفقا لتقرير الخبرة، ويعيد ارسال المقال المعدل من خلال (خانة المقالات المقبولة بتحفظ)، وليس كمقال جديد. وفي حالة اعادة إرساله كمقال جديد يُرفض آليا.

▪ تقوم هيئة التحرير بإعادة المقالات المعدلة الى نفس المراجعين (الخبراء) لإعادة المراجعة، والتأكد من مدى التزام المؤلف (الباحث) بالملاحظات والتعديلات المطلوبة.

▪ في حالة موافقة المراجعين على التعديلات يُقبل المقال للنشر، وفي حالة عدم الموافقة يُرفض المقال مباشرة.

6- تُرتب المقالات المقبولة للنشر وفق اعتبارات فنية لا علاقة لها برتبة الباحث (المؤلف) ولا بمكانته العلمية، والأشعار بالقبول لا يعني بالضرورة النشر في العدد الجاري اصداره.

7- لا يُنشر المقال الذي سبق نشره في مجلة علمية أخرى أو ضمن أعمال ملتقى أو مؤتمر أو يوم دراسي.

8- لا يمكن نشر مقالين لنفس المؤلف (الباحث) في عددتين متتاليتين.

9- عند تقديم المقال للنشر يلتزم المؤلف (الباحث) بإرسال تعهد وقرار كتابي؛ بأن بحثه أصيل ولم يسبق نشره وليس مقبلا للنشر إلى أي جهة أخرى، ولن يتم تقديمه للنشر إلى جهة أخرى. وفي حالة قبول نشره تُنقل حقوق الطبع والنشر إلى مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية (ذات الترخيم الدولي: ISSN: 2352-975X، والتخيم الدولي الالكتروني: EISSN: 2588-2368) (نسخة مرفقة من اتفاقية نقل حقوق التأليف والنشر).

خامسا - أخلاقيات النشر وحقوق الملكية الفكرية

تلتزم مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية بنشر كافة الإسهامات العلمية في جميع التخصصات المتعلقة بحقلي العلوم القانونية والعلوم السياسية وتلك التخصصات المتفرعة عنهما، وكذا بجميع الدراسات المقارنة بمفهومها الشامل من أجل توسيع دائرة الإفادة والاستفادة للطلبة والباحثين، من خلال الالتزام بمبادئ أخلاقيات النشر ومنع الممارسات الخاطئة، والوفاء بالمسؤوليات المسندة لكل طرف.

I- مسؤولية الناشر:

1- تعتبر هيئة تحرير المجلة المسؤول عن قرار النشر والطبع وفقا لسياسة المجلة والتقييد بالضوابط القانونية وأخلاقيات النشر؛ لاسيما ما تعلق بحقوق الطبع والاقتباس من الأعمال العلمية المقدمة للمجلة.

2- يحق للمجلة اجراء بعض التعديلات والتغيرات الضرورية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها؛ وبما يتوافق وشروط وقواعد النشر الخاصة بمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية دون الرجوع للمؤلفين.

3- تخلي هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية.

- 4- المقالات التي تصل للمجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- 5- إن مضمون المقالات المنشورة لا يعبر عن إلا عن آراء أصحابها ، ولا يُحْمَلُ المجلة أية مسؤولية ، ويعتبر المؤلف مسؤولاً وحده بكل أشكال المسؤولية عن أي انتهاكات دولية لحقوق الطبع والنشر.
- 6- يحق لمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية إعادة نشر المقالات والأبحاث المقبولة منفصلة أو ضمن مجموعة من المساهمات العلمية الأخرى بلغتها الأصلية ، أو مترجمة إلى أي لغة أخرى بصورة إلكترونية أو ورقية.
- 7- لا يمكن نشر مقالين لنفس المؤلف (الباحث) في عددتين متتاليتين.
- 8- لا يمكن استخدام أو الاستفادة من نتائج أبحاث الآخرين المتعلقة بالمقالات المرفوضة أو غير القابلة للنشر بدون تصريح أو إذن خطي من مؤلفيها.

II- مسؤولية المراجع (المحكم):

- 1- يساهم المراجع (المحكم) في اتخاذ قرار النشر من خلال مساعدة المؤلف في تحسين مقاله وتصويبه.
- 2- على المراجع (المحكم) الاستجابة والسرية في القيام بتقييم المقالات الموجهة إليه في الآجال المحددة ، وإبلاغ رئيس التحرير إذا كان موضوع المقال خارج عن نطاق تخصصه العلمي.
- 3- ضرورة المحافظة على السرية في تحكيم المقالات ، وعدم الإفصاح أو مناقشة محتواها مع أي طرف إلا بترخيص من رئيس التحرير.
- 4- على المراجع (المحكم) الالتزام بالموضوعية أثناء مراجعته وتقييمه للأبحاث الموجهة إليه: مستندا في ذلك بالحجج والأدلة الموضوعية ، بعيدا عن وجهة نظره الشخصية.

III- مسؤولية المؤلف وحقوقه:

- 1- التزام الموضوعية في الطرح وعدم التجريح أو الإساءة إلى الأديان أو الثقافات واحترام حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية ، ونبذ أي سلوك من شأنه الإساءة إلى البحث العلمي ، وفي حالة ثبوت أعمال منافية لأخلاقيات البحث العلمي يمنع الباحث من النشر في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية لمدة خمس (5) سنوات.
- 2- أن لا يكون البحث المقدم مستلا من كتاب تم نشره أو رسالة تخرج تمت مناقشتها.
- 3- تعبر مضامين المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها ، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.
- 4- على المؤلف التعهد بأن بحثه أصيل ، ولم يسبق نشره ، وليس مقبلا للنشر إلى أي جهة أخرى ، وفي حالة قبول نشره تنقل حقوق الطبع والنشر إلى مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة 1 (نسخة مرفقة من اتفاقية نقل حقوق التأليف والنشر يتم تحميلها من صفحة المجلة على منصة المجلات العلمية الجزائرية) ، من خلال الرابط التالي:
<https://www.asjp.cerist.dz/downloads/revues?fileKey=7345>

5- تلتزم مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية بمجانية النشر، ولا تدفع في مقابل ذلك مكافآت مالية مقابل البحوث والمقالات المنشورة أو أي أعمال فكرية أخرى ما لم يكن بتكليف منها. ويحصل المؤلفون (أصحاب المقالات) على شهادة نشر، ومستلة (مختومة) من أبحاثهم المنشورة.

6- يلتزم المؤلف (صاحب المقال) بذكر الإحالات بشكل مناسب؛ بإثبات الاقتباسات المباشرة وغير المباشرة وفق الشروط والقواعد المتضمنة في ورقة نموذج المقال (القالب) (Template) الخاص بمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية.

7- على جميع المستخدمين لموقع "مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية" على الويب (<http://elbahith.univ-batna.dz>)، ولموقع المجلة على "منصة المجلات العلمية الجزائرية" (<http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/86>) الالتزام بالإرشادات والتعليمات التالية:

- لا يجوز للأفراد مشاركة اسم المستخدم أو كلمة المرور الخاصة بهم دون إذن الناشر.
- يجوز للأفراد عرض محتوى المجلة أو تنزيله أو طباعته أو حفظه لأغراض البحث والتدريس.
- أي استخدام و/ أو نسخ كلي أو جزئي من مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، يجب أن يتضمن الاقتباس البibliوغرافي المعتاد، بما في ذلك إحالة المؤلف والتاريخ وعنوان المقالة واسم المجلة وعنوان موقعها على الويب.
- 9- جميع الحقوق محفوظة، بما فيها حق النشر الإلكتروني في موقع "مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية" على "منصة المجلات العلمية الجزائرية" (<http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/86>)، ولا يجوز النقل أو الاقتباس منها إلا بالإشارة إليها وفقاً:
- لرخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC-ND)



نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق
CC BY-NC-ND

وهذه الرخصة تتيح للآخرين تحميل الأعمال المقدمة ومشاركتها مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي إلى أصحابه، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامها لأغراض تجارية

هذا المصنّف بواسطة مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية (كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة باتنة 1) مرخص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.

10- سياسة الولوج المفتوح (Open Access): يتم الوصول إلى جميع المقالات المنشورة من قبل مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية (ذات الترخيم الدولي: ISSN: 2352-975X، والترقيم الدولي الإلكتروني: EISSN: 2588-2368) بحرية وبشكل دائم عبر الإنترنت فور نشرها، دون عوائق، بما فيها النصوص الكاملة للأوراق البحثية الموجودة؛ وذلك تطبيقاً للمبدأ القائل بأن "إتاحة الأبحاث بحرية للجمهور يدعم تبادلًا عالميًا أكبر للمعرفة".

مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
هيئة التحرير



المحتويات

- ☐ **ENERGY SECURITY: AN ETO-COGNITIVE APPROACH** 27
✍ Abdelghani HOUMER - University of Constantine3
- ☐ **PHYSICIANS EMIGRATION: FROM INTERNATIONAL RECRUITMENT POLICIES TO HEALTH AND ECONOMIC OUTCOMES** 41
✍ BENFIFI Taqiyeddine - University Center of Tipaza
- ☐ **THE LEGAL STATUS OF THE NATIONAL AGENCY FOR TOURISM REAL ESTATE AND ITS ROLE IN PROMOTING TOURISM REAL ESTATE INVESTMENT IN ALGERIA** 64
✍ BAHRI Bouzid - University of Khenchela
✍ MAAMERI Abderrachid - University of Khenchela
- ☐ **THE ROLES OF ALGERIAN ECONOMIC DIPLOMACY IN ACTIVATING AFRICAN INTEGRATION PATHWAYS: IMPLEMENTING THE AFRICAN UNION AGENDA 2063 AS A MODEL** 85
✍ Fares GUERRA - University Of Batna1
✍ Talal LEMMOUCHI - University Of Batna1
- ☐ **THE MECHANISM FOR DEFENDING UNCONSTITUTIONALITY AND ITS ROLE IN ESTABLISHING THE PRINCIPLE OF LEGAL SECURITY** 107
✍ SMAINI Bisma - University of Bordj Bou Arreridj
✍ BENDAOUD Hocine - University of Bordj Bou Arreridj
- ☐ **MANIFESTATIONS OF THE SHIFT AWAY FROM THE PENAL NATURE OF BUSINESS CRIMES** 123
✍ Fatima Zohra LIRATNI - University of Oum El Bouaghi
- ☐ **THE IMPLICATIONS OF POLITICAL SECTARIANISM ON POLITICAL STABILITY: A DIALECTIC OF CONSTRUCTION AND ECONSTRUCTION** 139
✍ Ibtissam BEDRI - University Of Batna1

☐ الاستدلال بالمنطوق والمفهوم في تفسير النص القانوني التونسي 156

✍ حماس سعيد عبدلي - جامعة السلطان قابوس

✍ سعيد الحسين عبدلي - جامعة السلطان قابوس

المحتويات

- 173 لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية السعودية "المعدلة" دراسة مقارنة
عبد الله مشخص المطيري - جامعة الحدود الشمالية (المملكة العربية السعودية)
- 194 أثر التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن الوطني الجزائري
بلحاج سليم - جامعة أم البواقي
- 219 رخصة جمع النفايات في التشريع الجزائري قراءة في المرسوم التنفيذي رقم 24-61 _
منصور مجاجي - جامعة المدية
- 233 التأطير القانوني للتمثين الطاقوي لنفايات النشاطات العلاجية
ريحاني أمينة - جامعة باتنة 1
- 253 ضوابط صياغة التشريع الفرعي وأثره على تحقيق الأمن القانوني في الجزائر
نعمة بوزكري - جامعة باتنة 1
ميلود بن عبد العزيز - جامعة باتنة 1
- إشكالات القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع في التحكيم البحري (بين أعمال منبهج
تنازع القوانين وقواعد التجارة الدولية) دراسة في ضوء قانون الإجراءات المدنية والإدارية
وفقه وقضاء التحكيم التجاري الدولي
282 بلباقي بومدين - المركز الجامعي مغنية
- التعليم الإلكتروني في الجامعة الجزائرية تحديات الحاضر ورؤى المستقبل في ظل
كوفيد-19
303 لعناني صلاح الدين - جامعة قسنطينة 2
جنان مريم - جامعة الجزائر 3
- 325 التوجه نحو تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر - الإدماج الفعلي أو الترسيم نموذجاً -
برحو وسيلة - جامعة وهران 2
درار نسمة - جامعة وهران 2
- التوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر في ظل التحولات العالمية
الراهنة (2019-2024)
351 فاتح عمارة - جامعة سطيف 2
- 372 الحماية الإدارية لحق الإنسان في الماء الصالح للشرب
صوفي بن داود - جامعة غليزان

المحتويات

- 388 الحماية الجزائية لحق المستهلك في الإعلام في القانون الجزائري —————
عمارة عمارة - جامعة المسيلة
- 414 الحماية الجنائية لقواعد القانون الدولي الإنساني —————
محمد عباس - جامعة خنشلة
- الدبلوماسية السيرية وجيوسياسية الفضاء السيرياني: بين مساعي الحوكمة وحسابات
التنافس 430 —————
حشاني فاطمة الزهراء - جامعة المسيلة
توفيق حكيمي - جامعة عنابة
- 455 الديمقراطية التشاركية كآلية رقابة على أشغال البناء والتعمير في التشريع الجزائري —
قرزير محمد - جامعة باتنة 1
عربي باي يزيد - جامعة باتنة 1
- 472 الضبط الإداري: مفهومه والهيئات المنوطة به - دراسة في ضوء التشريع الجزائري -
عمار فلاح - جامعة باتنة 1
- 490 المحاكم التجارية المتخصصة خطوة نحو القضاء المتخصص في التشريع الجزائري —
سعيد الباج - جامعة باتنة 1
سارة عزوز - جامعة باتنة 1
- 513 المرور البريء كقيد على سيادة الدولة الساحلية في بحرها الإقليمي —————
عمادية بشرى - جامعة سكيكدة
- 533 المسؤولية المدنية للمنتج في ضوء اجتهادات القضاء وأحكام القانون المدني الجزائري
رميساء مرابط - جامعة سوسة (تونس)
- 553 المؤسسات الناشئة الخضراء كأداة مستحدثة لتحقيق التنمية المستدامة —————
سقمان بشرى - جامعة باتنة 1
أمال بوهنتالة - جامعة باتنة 1
- النظام القانوني لتوجيه العقار الاقتصادي التابع للأموال الخاصة للدولة لإنجاز مشاريع
استثمارية وفقا لأحكام القانون رقم 17-23 574 —————
حنان مزهود - جامعة جيجل

المحتويات

- 605  فعالية رقابة مندوبي الحسابات في شركة المساهمة
 صانة سهام - جامعة باتنة¹
 بولافة سامية - جامعة باتنة¹
- النظام القانوني للجنة المصرفية في الجزائر (قراءة في القانون رقم 09/23 المتضمن القانون
 626  النقدي والمصرفي)
 قروي سميرة - جامعة سطيف²
- 653  تكريس مبدأ الأمن القانوني في ظل التشريع المتعلق بمنح العقار الموجه للاستثمار _
 طارق خنوش - جامعة الطارف
 عماد الدين بركات - جامعة الطارف
- 677  تنسيق التشريعات بين الأنظمة الدولية والجزائرية لحماية البيئة البحرية
 شتوي حسين - المركز الجامعي تيبازة
 حمداني هجيرة - المركز الجامعي تيبازة
- 697  حقوق الإنسان والتغير المناخي: قضية الإنويت نموذجاً
 أسماء مرايسي - جامعة باتنة¹
 دلال بحري - جامعة باتنة¹
- 724  حكم إباحة قتل وزرع الرحم وصلته بالتلقيح الاصطناعي دراسة شرعية قانونية _
 عليش حنان - جامعة الجزائر¹
 أم الخير بوقرة - جامعة الجزائر¹
- 746  خصوصية التعويض عن الضرر المعنوي في القانون المدني الجزائري
 مصعور فطيمة الزهرة - جامعة سطيف²
-  دور برامج التنمية في دعم وظيفة الضبط الإداري المحلي - رؤية جديدة للنظام العمومي
 764  في الجزائر -
 فرحات ضيفي - جامعة بومرداس
 حمامة قدوج - جامعة بومرداس
- 788  دور منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونسيف في حماية الأطفال (أطفال غزة نموذجاً)
 بن علجية حياة - جامعة خنشلة
 عبدلي حبيبة - جامعة خنشلة

المحتويات

- 810 _____ التعاقد المستدام في مجال العقود والصفقات العمومية
 محمد عباس صادقي - المركز الجامعي إيليزي
 محمد أمين بن قردى - المركز الجامعي إيليزي
- 827 _____ قانون الأسرة بين نقاسة الاستمداد وتردد الاجتهاد
 محمد بوهنتالة براهيم - جامعة باتنة 1
- 847 _____ سندات الاستحقاق ذات قسيات الاكتتاب بأسهم
 محمد سعدي عزوز - جامعة سطيف 2
 محمد محمودي سميرة - جامعة معسكر
- سؤال الخصوصية الإجرائية في متابعة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري من خلال
 862 _____ إجراءات البحث والتحري
 محمد نور الدين حمشة - جامعة باتنة 1
- 889 _____ صحة التراضي في عقد البيع الإلكتروني
 محمد عائشة قصار الليل - جامعة أم البواقي
- ضمانات تفعيل الاستثمار الصناعي من خلال العقار الصناعي في ظل القانون 18-22
 910 _____ المتعلق بالاستثمار
 محمد بن حمادة حنان - جامعة باتنة 1
 محمد بن نصيب عبد الرحمن - جامعة باتنة 1
- 932 _____ ضوابط تداول الأسهم في التشريع الجزائري
 محمد قرنيش لامية - جامعة باتنة 1
 محمد محمدي سماح - جامعة باتنة 1
- 952 _____ ضوابط ممارسة الإعلام الإلكتروني في الجزائر
 محمد عبد المالك صاوي - جامعة المسيلة
- 980 _____ قراءة في القانون رقم: 01-24 المتضمن تدابير خاصة للحصول على النفقة في الجزائر
 محمد مسعود هلاي - جامعة الجلفة
- 1002 _____ نظام المصالحة في القانون الجزائري للضرائب
 محمد زداني فضيلة - جامعة أم البواقي
 محمد بوحميده عبد الكريم - جامعة غرداية

المحتويات

- 1022 واقع إدارة وتسيير قطاع النفايات في الجزائر ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة
بوضيعة سمية - جامعة غرداية
سايح جبور علي - جامعة الجزائر3

- تُرتب المقالات المقبولة للنشر وفق اعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث (المؤلف) أو درجته العلمية.
- التأكيد على أن مضمون المقالات المنشورة لا يعبر إلا عن آراء أصحابها، ولا يُحمّل المجلة أية مسؤولية، ويعتبر المؤلف (المؤلفين) مسؤولاً وحده بكل أشكال المسؤولية عن أي انتهاكات لحقوق الملكية الفكرية وحقوق الطبع والنشر، وكل أشكال الانتحال العلمي.

ضوابط ممارسة الإعلام الإلكتروني في الجزائر *Practicing electronic media Regulation in Algeria*

تاريخ القبول: 2024/05/30

تاريخ الإرسال: 2024/03/29

التنظيمية، إلى أن جاء المرسوم 332/20 المؤرخ في 06 ربيع الثاني 1442 هـ، الموافق لـ 22 نوفمبر 2020، الذي حدد كفاءات ممارسة نشاط الإعلام عبر الإنترنت، ونشر الرد والتصحيح عبر الموقع الإلكتروني، والذي يقع في 42 مادة، ضبط فيه كيفية ممارسة هذا النشاط في جملة من الالتزامات، بين مختلف الأطراف الفاعلة يتعلق الأمر بالمدير المسؤول عن المؤسسة الإعلامية، وكذا جهاز الإعلام عبر الإنترنت، والمؤسسة المالكة لجهاز الإعلام عبر الإنترنت، والطرف الرابع يسمى مستضيف الموقع الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية: المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الإنترنت؛ جهاز الإعلام عبر الإنترنت؛ المؤسسة المالكة للجهاز الإعلامي عبر الإنترنت؛ مستضيف الموقع الإلكتروني؛ الإعلام الإلكتروني.

Abstract:

Practicing media on internet has become a necessity of this era. Considering what it has of flexibility,

عبد المالك صاولي*
جامعة المسيلة
University of M'Sila
abdelmalik.saouli@univ-msila.dz

ملخص:

ممارسة الإعلام عبر الإنترنت أصبح من ضرورات هذا العصر، بالنظر لما تمتاز به من المرونة والسلاسة وسهولة الاتصال، فضلا عن التحول العالمي إلى ميدان الرقمنة، وأمام هذا التحول التكنولوجي في ميدان الإعلام، كان لزاما أن يرافقه تطور قانوني لضبط هذا الميدان، حتى لا تسوده الفوضى والتجاوزات، وقد مهد القانون العضوي 12-05 لهذا، سيما في الباب الخامس (وسائل الإعلام الإلكترونية) في المواد من 67 إلى 72، أين وضح معنى الصحافة الإلكترونية، وكذا كل ما يتعلق بخدمة السمع البصري عبر الإنترنت، وترك تفصيل ذلك للوائح

smoothness and ease of communication, as well as the global transformation to the field of digitization, and in the face of this

*- المؤلف المراسل.

technological shift in the field of media ,It had to be accompanied by legal development to control this field, so that chaos and abuses would not prevail, and organic law 12-05 paved the way for this, especially in Section fifth, (electronic media) in Articles 67 to 72, where explained the meaning of electronic journalism, as well as everything related to the audio-visual service via the Internet, leaving the details of that to the regulatory regulations, until the decree came 20/332 dated 6 Rabi' al-Thani 1442 , corresponding to November 22 2020, which defined how to practice online media activity, and publishing the response and the

correction via the website, which is located in 42 articles ,It regulates how this activity is carried out in a set of commitments, between various actors this concerns the director responsible for the media institution, as well as the media apparatus

Through the Internet, the institution that owns the online media device, and the party the fourth is called the website host.

Keywords: Director responsible for the online media system; Online media device; The institution that owns the media apparatus via Internet; Web site host; electronic media.

مقدمة:

في خضم التطورات الحاصلة في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث تطور الأداء من الاستعمال التقليدي (اليدوي) في عهد الصحافة المكتوبة إلى الطباعة، ومنها إلى تطوير وسائل الطباعة والإرسال، حتى دخلت الإذاعة على الخط واستفادت من الموجات الهرتزية التي يعود تاريخ ظهورها إلى 1870م، وهو الوقت الذي اكتشفت فيه موجات البث السمعية، والتي يمكن بثها عبر مسافات طويلة، وكانت أول إذاعة بثت برامجها تعود إلى سنة 1906، وقد استفاد التلفزيون من هذه الأساليب الإذاعية، وتطور الأمر بعد ذلك إلى البث عن طريق الانترنت، ويعبر عنه بالبث المباشر عبر الانترنت (OTT)، ومنه الإذاعي والتلفزيوني أيضا، أي محتوى يتم توصيله للمشاهدين مباشرة عبر خدمة بث الفيديو عبر الانترنت، حيث يتجاوزا جهاز استقبال خدمة الكابل التقليدية، وكذلك الشأن بالنسبة للإذاعة، حيث يمكن للمستخدمين عمل إذاعة على الانترنت من خلال البث الصوتي المباشر



وباستخدام برامج تكنولوجية متنوعة تسمح ببث الصوت مباشرة على الانترنت، ويعتبر برنامج (mixlr) أحد الأمثلة على هذه البرامج، حيث يمكن عمل بث مباشر بواسطة الهاتف أو الكمبيوتر، يتابع أساليب تقنية معينة، ويعبر عنها حديثا بالبودكاستينغ أي (البث الصوتي عبر الانترنت)، كذلك الشأن بالنسبة لاستقبال البث التلفزيوني، حيث يمكن للمستخدمين الوصول إلى مجموعة من الأفلام والعروض التلفزيونية والمحتوى الأصلي مباشرة عبر الانترنت دون الحاجة إلى اشتراكات الكابل أو الأقمار الصناعية التقليدية، كل هذه التطورات في حاجة إلى مرافقة قانونية لضبط هذه الاستعمالات لما يمكن أن تكون فيه من تجاوزات على حقوق المؤلف، أو حقوق الأفراد والجماعات.

■ **الإشكالية:** ممارسة العمل الإعلامي في ظل تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، واستخدام الذكاء الاصطناعي، ومع استخدام الانترنت أصبحت أمرا ميسورا لمن تمكن من أدواته، والتمكن في هذا الميدان أمرا ليس بالهين، وعليه وجب على كل من أراد ممارسة الإعلام عبر الانترنت أن يتكون على هذه الأدوات، وفضلا عن ذلك أن يكون ملما بمختلف التشريعات المنظمة لهذا الميدان، إن على المستوى المحلي أو العالمي، وتفاوتت الدول في اهتمامها بهذا الأمر، فهناك دول سارعت إلى تحصيل ذلك، كما أن هناك دولاً تأخرت كثيرا أو قليلا، ولا ندري أين نصنف الجزائر التي كانت إلى وقت قريب تعتمد على القانون 05-12، ولكن مع تسارع الأحداث في هذا المجال جعلها ملزمة بمواكبة التطورات، ما جعلها تستصدر هذا التشريعات محل الدراسة، يتعلق الأمر بالمرسوم التنفيذي رقم: 20-332.

تجدر الإشارة إلى أن هناك تشريعات أخرى سبقت هذا التشريع، وتشريعات تلت فيما بعد فيما يتعلق بممارسة الإعلام الإلكتروني، أو الإعلام عبر الانترنت، يتعلق الأمر ب القانون 04-14 المتعلق بالنشاط السمعي البصري، والقانون 20-23 المتعلق أيضا بالنشاط السمعي البصري في المادة الثالثة: الفقرة السابعة بعنوان: خدمة



السمعي البصري عبر الانترنت والفقرتين التي بعدهما، وما ورد في الفصل الثالث من المادة 31 إلى المادة 34، هذه المواد التي اعتبرت أن البث عن طريق الانترنت أو غيره تشملها نفس الأحكام، وكذا القانون 19-23 المتعلق بالصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية، في الباب الثالث منه والمكون من المواد من 28 إلى 41، والإشكال المطروح: إلى أي حد استجابت هذه القوانين للقيام بالممارسة الإعلامية عبر الانترنت في الجزائر؟ وهو ما سنجيب عنه في هذا المقال:

■ **أهمية الدراسة:** تدخل هذه الدراسة في إطار الدراسات التي تتناول تطور الممارسة الإعلامية تبعا للتطورات الحاصلة في المشهد الإعلامي، فبعد أن كانت تتم بالطرق التقليدية سواء تعلق الأمر بالكتابة قبل اختراع الطباعة أو التوزيع قبل توفر وسيلة النقل إلى صحافة المواطن وكذا الصحافة الإلكترونية التي لا يحتاج فيها الإنسان إلى التنقل، ولا إلى نقل المادة الإعلامية، وكيف إذا تعلق الأمر بالإذاعة التي أصبحت في العصر الإلكتروني لا تحتاج حتى إلى المقر، ويواكب هذا التطور تطور في المنظومة التشريعية، وكذا في الممارسة الإدارية وغيرها من الميادين وهو ما تؤكده هذه الدراسة.

■ **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- إبراز التطورات الحاصلة في ميدان الإعلام، سواء من حيث أساليب الممارسة أو تطور الوسيلة، أو مواكبة المنظومة التشريعية لذلك.
- إبراز التطور الحاصل في الممارسة الإعلامية من حيث الدمج بين الوسائل، حيث بجهاز واحد يمكن ممارسة عديد من الأنشطة الإعلامية من كتابة، إذاعة، بث، صور، دمج، قص ولصق وغيرها من العمليات.
- إبراز تطور العلاقات الإدارية بين مختلف الهيئات المساهمة في نشر وبث المواد الإعلامية.

د-التأكيد على مراعاة الممارسات والتشريعات المحلية لسلطة العالمية مع مراعاة الخصوصيات المختلفة.

- **المنهج المعتمد:** تم اعتماد المنهج الاستقرائي في هذه الدراسة، الذي هو تتبع وملاحظة أمر معين والحكم على تفاصيله وجزئياته بصورة كلية للوصول إلى نتيجة معينة، حيث نسعى إلى تطبيق القاعدة القانونية على كل حدث، والأحداث المشابهة له لغرض الوصول إلى النتيجة المرجوة التي أرادها المشرع.⁽¹⁾
- **مصطلحات الدراسة:**

- **المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الانترنت:** هو الشخص الذي يتولى إدارة المؤسسة الإعلامية وقيادتها، ويتحمل مسؤولية المحتوى الذي ينشر أو يذاع، أمام الجهات المدنية، أو القضائية وتتوفر فيه شروط خاصة⁽²⁾.

- **جهاز الإعلام عبر الانترنت:** ويقصد به المؤسسة الإعلامية، سواء كانت صحيفة الكترونية، أو تقدم خدمة السمع البصري عبر الانترنت، من إذاعة وتلفزيون، وتتوفر فيها شروط، كما حددها المرسوم التنفيذي 20-332⁽³⁾.

- **المؤسسة المالكة للجهاز الإعلامي عبر الانترنت:** الهيئة التي تملك جهاز الإعلام عبر الانترنت: هي كل شخص بشرط أن يكون جزائري الجنسية، ويمكن أن يكون هيئة معنوية ويشترط دائما أن تخضع للقانون الجزائري، وتمتلك رأس مال بنفس الضوابط السابقة، عندها تمنحها الهيئات الرسمية شهادة تسجيل، وهو شرط للموافقة على بداية ممارسة النشاط الإعلامي عبر الانترنت.⁽⁴⁾

- **مستضيف الموقع الإلكتروني Web Hosting:** هو المكان الذي توضع عليه ملفات الموقع كي يتمكن زواره من تصفحه، حيث يتم تأجير مساحات من حواسيب شركات الاستضافة بالقدر المراد مقابل مبلغ مالي معين، وهذا المكان يجب أن يكون مرتبطا بأنترنت سريع طيلة الوقت، وعليه أنظمة تشغيل وقواعد بيانات محدثة

وسريعة، لتتوافق مع برمجيات موقعنا ويجب أن يكون محميا من الهجمات الإلكترونية وتكون استضافته حصريا ماديا ومنطقيا في الجزائر بامتداد اسم النطاق (dz).⁽⁵⁾ تسعى الجهات الوصية إلى الأخذ بعين الاعتبار المنطقة الجغرافية التي سجل فيها الموقع حتى تتسنى لها المتابعة والإشراف، وتعتمد في ذلك على نموذج معين مشترك بين الجميع، وهو بمثابة عقد تشتمل على أحكام وشروط التسجيل.⁽⁶⁾

- **الإعلام الإلكتروني:** هو عموما ذلك النشر الذي يتم عن طريق الانترنت، ويوظف مختلف الأجهزة الإلكترونية، ما يعني أن رجل الإعلام الإلكتروني ينبغي أن يتمكن من علوم الإعلام والاتصال وكذا الأجهزة الإلكترونية التي تعتبر كوسائط مهمة لأداء هذه الوظيفة، للجمع بين النص والصوت والصورة.⁽⁷⁾

▪ **مراحل تطور الإعلام الإلكتروني في الجزائر:** يشير الدارسون للإعلام الإلكتروني في الجزائر إلا أنه انطلق متأخرا مقارنة بالكثير من الدول ومنها حتى الدول العربية.

- كانت مرحلة نشأته متأخرة ومحتشمة، بين سنوات 1997 و 2005 فقد اقتصر الإعلام الإلكتروني في الصحف مثلا على توفير نسخ الكترونية للصحف الورقية، وبعد سنة 2000 حيث الانتشار الأوسع للإنترنت كان سعيها الحثيث إلى تطوير مواقعها ليس إلا.

- بين سنتي 2006 و 2012 يمكن اعتبارها مرحلة الانطلاق في هذا المجال سيما بعد صدور قانون الإعلام 2012، حيث ظهرت عدة مواقع على الانترنت ليس لها بديل ورقي.

- مرحلة ما بعد 2013 إلى يومنا هذا يمكن اعتبارها مرحلة انطلاق الجيل الثالث للإنترنت، حيث ظهرت العديد من التشريعات المنظمة لهذا الميدان، فبعد قانون الإعلام 2012 ظهر قانون السمعي البصري 14-04 سنة 2014، وتوالت التشريعات فكان من أبرز هذه التشريعات قانون 18/07 المرسوم التنفيذي 20-332 وذلك

سنة 2020، ثم تلاه القانون 19-23، ثم القانون 20-23 والذي هو محل دراستنا هذه.⁽⁸⁾

المحور الأول: ممارسة الإعلام الإلكتروني في الجزائر

أولاً: تعريف بالمرسوم التنفيذي رقم: 332/20

هذا المرسوم يحدد: طرق ممارسة العمل الإعلامي عن طريق الانترنت، وكل ما يتعلق بالمسؤولية وحق الرد والتصحيح في حالة وقوع أي تجاوز من الهيئة المسيرة للمؤسسة، ويكون ذلك بالطرق المعروفة في الرد والتصحيح في قانون الإعلام، غير أن المكان هو الموقع الإلكتروني، وغيرها من أساليب الممارسة الإعلامية، فقط يبقى التغير الأساسي هو تحول الاتصال من الكابلات والأقمار الصناعية إلى الاتصال عن طريق الانترنت.

بعد التطورات الأخيرة في ميدان الانترنت، والانتشار الواسع لاستعمالها في مختلف الميادين، لاسيما ميدان التواصل، ممثلاً في شبكات التواصل الاجتماعي، وحصول العديد من المشاكل في الميدان، لم نجد القانون الذي يوطرها، باستثناء قانون رقم 04/09 الذي تناول موضوع الجريمة الإلكترونية، وقد صدر هذا القانون في 05 أوت 2009 بعد استفحال الجريمة الإلكترونية في الجزائر، وأكثر من ذلك على المستوى العالمي، حتى أصبحت تطل المواطن الجزائري، باعتبار أن الجريمة الإلكترونية ليست لها حدود جغرافية ويتكون هذا القانون من 19 مادة.⁽⁹⁾

في سنة 2012 جاء القانون العضوي المتعلق بالإعلام ليكمل النقائص التي لم يتطرق لها قانون الإعلام ل سنة 1990 بالنظر إلى المستجدات التي طرأت على الساحة، سيما التطور التكنولوجي وتوسع استعمال الانترنت، وظهور شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة⁽¹⁰⁾.

يتكون هذا القانون من 133 مادة موزعة على اثني عشر باباً، وباستثناء الباب الخامس منه المتعلق بالإعلام الإلكتروني، تناول فيه ستة مواد متتالية: من المادة



67 إلى 72 بعنوان وسائل الإعلام الإلكترونية، تحدثت عن الصحافة الإلكترونية، والنشاط السمعي البصري عبر الانترنت.

وفي سنة 2018 جاء القانون 7/18، والذي تناول موضوع الأشخاص عندما يتعلق الأمر بحمايتهم عند معالجة المعطيات، ونقصد بالمعطيات المتعلقة بالأشخاص كل الأمور الشخصية من الصور والصوت وغيرها والتي يمكن استغلالها للتعرف على الشخص دون وجه حق، أو في موضع لا يريد أن يتعرف فيه عليه، ويستثنى من ذلك التحقيقات الأمنية لفائدة الشخص أو الأمن العام.

وبعد كل هذا جاء المرسوم التنفيذي رقم 20-332 مؤرخ في 6 ربيع الثاني 1442: الموافق لـ 22 نوفمبر 2020، يحدد كفاءات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت الذي سنتناول تفاصيله فيما بعد.

ثانيا: التعريف بالقانون رقم 14-04 المتعلق بالنشاط السمعي البصري

القانون 14-04 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق لـ 24 فبراير سنة 2014 يتعلق بالنشاط السمعي البصري، يتكون هذا القانون من 113 مادة موزعة على سبعة أبواب، الباب الأول من فصلين تمهيديين تعريفيين بمختلف المصطلحات التي تستعمل في هذا الميدان، وفي الباب الثاني ثلاثة فصول تتعلق بخدمات الاتصال السمعي البصري، والمرخصة منها، وفي الفصل الثالث أحكام مشتركة لكافة خدمات الاتصال السمعي البصري، وفي الباب الثالث حديث عن سلطة ضبط السمعي البصري في فصلين وفي نحو 35 مادة تناولت تفاصيل الموضوع من الحديث عن مهامها إلى الحديث عن تشكيلتها وسيرها، وفي الباب الرابع حديث عن الإيداع القانوني والأرشفة السمعية البصرية، وذلك في فصلين، وفي الباب الخامس تناول العقوبات الإدارية، قبل أن تليها الأحكام الجزائية في الباب السادس، ثم الباب السابع بأحكام ختامية.

وقد جاء هذا القانون ليحل إشكالات كثيرة كان ينتظرها رجل الإعلام والصحفي الجزائري، وقبل هذا القانون نجد العديد من القنوات تنشط في الجزائر، وتبث برامجها إلى المشاهد الجزائري من الخارج، والجهات الرسمية موافقة ضمناً في انتظار صدور قانون 04-14 المتعلق بالسمعي البصري.⁽¹¹⁾

ثالثاً: التعريف بقانون الإعلام 19-23 يتعلق بالصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية مؤرخ في 18 جمادي الأولى 1445هـ الموافق لـ 02 ديسمبر 2023

والذي تناول الحديث عن الصحافة المكتوبة والإلكترونية في 81 مادة موزعة على ستة أبواب، جاء الباب الأول تمهيدي في ثلاث مواد موسعة، ثم إلى الباب الثاني في نحو 23 مادة موزعة على فصلين كلها تتعلق بنشاط الصحافة المكتوبة، من إصدار النشريات الدورية إلى التوزيع والبيع والاستيراد، وفي الباب الثالث تناول نشاط الصحافة الإلكترونية في نحو 13 مادة، وفي الباب الرابع تطرق إلى سلطة ضبط نشاط الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية، في أكثر من 20 مادة، ثم إلى الباب الخامس تناول المسؤولية وحق التصحيح والرد، وفي الباب السادس تحدث عن المخالفات المرتكبة في إطار ممارسة نشاط الصحافة المكتوبة أو الصحافة الإلكترونية، في الفصل الأول تناول المخالفات والعقوبات الإدارية، وفي الفصل الثاني الأحكام الجزائية.

رابعاً: التعريف بقانون الإعلام 20-23 المتعلق بالنشاط السمعي البصري مؤرخ في 18 جمادي الأولى عام 1445هـ الموافق لـ 02 ديسمبر 2023

جاء هذا القانون في ثمانية أبواب اشتملت على 87 مادة، حيث جاء الباب الأول تعريف في نحو 07 مواد، والباب الثاني المتعلق بخدمات السمعي البصري في ثلاث فصول، يتعلق الفصل الأول بخدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العمومي، وفي الفصل الثاني خدمات الاتصال السمعي البصري المرخص لها، وفي الفصل الثالث أحكام مشتركة لخدمات الاتصال السمعي البصري، وفي الباب



الثالث المسؤولية وحق التصحيح والرد، وفي الباب الرابع حديث مفصل عن السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمع البصري، فبعد الحديث عن مهامها وصلاحياتها تناول المشرع في الفصل الثاني تشكيل وتنظيم وسير السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمع البصري، وفي الباب الخامس تناول موضوع إنتاج وتصوير الأعمال السمعية البصرية، وفي الباب السادس حديث عن المنصات الرقمية لتوزيع خدمات الاتصال السمع البصري، وفي الباب السابع تناول الإيداع القانوني والأرشفة السمعية البصرية، والتأكيد على المحافظة على التراث السمع البصري في الفصل الثاني منه، وفي الباب الثامن جانب المخالفات والعقوبات، ما يتعلق بـ الجانب الإداري في الفصل الأول منه وأحكام جزائية في الفصل الثاني منه.

خامسا: المؤسسات الإعلامية (جهاز الإعلام عبر الانترنت)

ونقصد بذلك مختلف المؤسسات الإعلامية من صحيفة وإذاعة وتلفزيون وغيرها من المؤسسات التي تحتوي على أركان أهمها: العنصر البشري والهيكل العمري، الذي أصبح فيما بعد ظهور الانترنت بما يعبر عنه بالإذاعة الرقمية والتلفزيون الرقمي والتلفزيون المدمج، الذي أصبح يؤدي وظائف متعددة بفضل استعمال الانترنت، والتي أصبحت تلخص في موقع الكتروني لا يهم مكانه الجغرافي، خلافا لما كان عليه الأمر في السابق من كونها هيكل عمري وطاقم بشري وميزانية، وتقوم المؤسسة الصحفية بالعمل على تحقيق مجموعة من الوظائف، الإبداعية المرتبطة بالمضمون، وبالتحرير الصحفي...⁽¹²⁾

سادسا: ممارسة الإعلام عبر الانترنت في مختلف التشريعات الجزائرية

1- الإعلام الإلكتروني في الجزائر من خلال القانون العضوي للإعلام 2012، واللوائح المفسرة له: لاسيا: الباب الخامس: وسائل الإعلام الإلكترونية، المواد من: 67/68/69/70/71/72، وكذا المادة 66 من الباب الرابع. مثال: المادة 100: أو مديرو وسائل إعلامية إلكترونية...⁽¹³⁾.

2- كفاءات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت من خلال المرسوم التنفيذي

20-332: جاء هذا المرسوم لتوضيح ما جاء مجملا في القانون العضوي 05/12 سيما في البابين: الخامس والسابع دون أن نسي المادة 66 من الباب الرابع التي نصت على ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت بحرية، مع مراعاة المادة الثانية من نفس القانون التي تناولت حرية ممارسة النشاط الإعلامي في ظل احترام...

وتناولت اثني عشر استثناء تحد من هذه الحرية، بدعوى المساس بالنظام العام، وبكبريات القضايا الاستراتيجية للدولة، مثل العمق الاستراتيجي للاقتصاد والدفاع الوطني وما شابه ذلك، حيث جاءت هذه الاستثناءات فضفاضة ويمكن تكييفها من طرف القاضي بحسب اجتهاده.

وعليه يسري ما ورد في المادة 02 من القانون العضوي 05/12 على ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت.

3- القانون 04-14 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1435 الموافق لـ 24 فبراير سنة

2014 المتعلق بالنشاط السمعي البصري: بالنظر إلى أهم ما جاء في جانب الممارسة الإعلامية في ميدان السمعي البصري لم يتطرق إلى الممارسة عبر الانترنت من خلال المصطلحات التي تناولها في الباب التمهيدي، لاسيما في مصطلح الخدمة الإذاعية الساتلية، حيث اكتفي بذكر الساتل فقط، وفي العبارة الأخرى التي تلتها (موزع المحتوى)، "... بمختلف وسائل الاتصال وباستعمال شبكة اتصال الكترونية مدعمة بقسم إذاعي ارضي و/ أو قسم إذاعي بالساتل و/ أو كابل"⁽¹⁴⁾.

4- قانون الإعلام 19-23 يتعلق بالصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية: في

الباب الثالث من هذا القانون الذي تناول فيه نشاط الصحافة الإلكترونية من المادة 28 إلى المادة 41، ففي المادة 33 "ذكرت صراحة ممارسة الإعلام عبر الانترنت، وعبر موقع الكتروني "تمارس الصحافة الإلكترونية عبر موقع الكتروني موطن حصريا، ماديا ومنطقيا بالجزائر بامتداد اسم النطاق (dz)".



انظر كذلك المادة 34 التي لم تعتبر أن المواقع الإلكترونية للمؤسسات ليست صحفا الكترونية، كما تناولت عدم المهنية في بعض ما ينشر، وعدم اعتباره إعلاما الكترونيا، وكذا المادة 36 التي تحدثت عن مستضيف الصحيفة الإلكترونية، والمادة 37 التي تحدثت عن صدور الصحف الإلكترونية، والمادة 39 التي تحدثت عن الاختراق الذي يمكن أن يحدث في المؤسسة وعدم تحميل المؤسسة مسؤولية ما ينشر في حال الاختراق، لكن يجب أن تبادر إلى تصحيح ذلك، والمادة 41 التي تحدثت عن مستضيف الموقع الإلكتروني الذي يجب أن يحتفظ بسجلات الولوج والتسيير التقني لمدة لا تقل عن 06 أشهر ابتداء من أول نشر عبر الانترنت.⁽¹⁵⁾

5- قانون الإعلام 20-23 المتعلق بالنشاط السمعي البصري: ورد في المادة 03 الفقرة الأولى ذكر الاتصال السمعي البصري عبر الانترنت إضافة إلى الوسائل الأخرى المعروفة سابقا، وفي الفقرة السابعة والثامنة والتاسعة والحادية عشر ذكر توظيف الانترنت كلما تطلب الأمر ذلك في العمل الإعلامي، وفي المادة 05 "خدمات الاتصال السمعي البصري و/ أو عبر الانترنت"، وفي المادة 06 التمتع بال بث الحصري... بجميع الوسائل التقنية الممكنة، عبر الهيرتز والساتل والانترنت، والكابل (كهرومغناطيسي، الكتروني، ضوئي).

وفي الفصل الثاني المتعلق بخدمات السمعي البصري المرخص لها، وفي المادة 11 (أو وab إذاعي أو وab تلفزيوني)، وفي المادة 12 "...رخصة إنشاء خدمة اتصال سمعي بصري و/ أو عبر الانترنت عامة، ومن هذه المادة إلى المواد الموالية ذكر ملازم لخدمة الانترنت، ونفس الشيء بالنسبة للفصل الثالث المتعلق ب أحكام مشتركة لخدمات الاتصال السمعي البصري، من خلال المادة 31 والتي جاءت بعدها، ونفس الأمر بالنسبة ل الباب الثالث المتعلق بالمسؤولية وحق التصحيح والرد، دوما تخصص حديثا عن ممارسة الإعلام عبر الانترنت.⁽¹⁶⁾

المحور الثاني: الضوابط الواجب الامتثال لها من خلال المرسوم 20-332، والقانون 19-23 و20-23

كما أشرنا سابقا فإن هذا المرسوم المكون من 42 مادة جاء منها 29 مادة في صورة قواعد قانونية آمرة، في صورة التزامات موجهة إلى الأطراف المعنية بالتعاقد، وكذا في القانونين 19-23 و20-23 في هذا الميدان نذكرها بحسب الاهتمام بها:

أولا: المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الانترنت

جاءت هذه القوانين عموما متفقة في الشروط والالتزامات ففي المادة الرابعة (4) من المرسوم التنفيذي (20-332)، حدد جنسية المسؤول عن ممارسة الإعلام عبر الانترنت بوجوب أن تكون جنسية جزائرية، بغض النظر عن كون الشخص طبيعي أو معنوي.

يخضع للقانون الجزائري، ونفس الشيء بالنسبة لرأس المال المؤسسة، بأن تتوافق والقانون التجاري الجزائري، كأن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة، أو شركة تضامن، أو شركة أسهم...

الاستثناء الذي ورد في هذا المرسوم هو ما ورد في المادة الخامسة (05)، أنه يجب أن تتوفر في المدير المسؤول شرط التوفر على شهادة جامعية (وأدنى شهادة جامعية عندنا في الجزائر هي الليسانس أو ما يعادلها، فضلا عن ممارسته للمهنة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، طبعا في ميدان الإعلام كأدنى خبرة، ويتمتع بالجنسية الجزائرية.

- وألا يكون متابعا في قضية جزائية تتعلق عموما بجنح الصحافة.⁽¹⁷⁾
فضلا عن ذلك وفي المادة الثامنة (08) ينبغي على المدير المسؤول عن المؤسسة الإعلامية ألا يكون مسيرا لأكثر من مؤسسة.



وفي الفقرة الثانية منها أشار إلى أنه لا ينبغي أن يكون مساهما في أكثر من مؤسسة مالية، ويكون بذلك عضو في مجلس إدارة، أو مسؤولا في أكثر من مؤسسة.

وتنفيذا لمبدأ حرية الإعلام وضرورة فسخ المجال أمام الجمهور عبر فضاءات معينة عبر الانترنت، وجب على المدير المسؤول أن يفتح فضاءات للجمهور حتى يجسد مبدأ التفاعلية، أو يتحمل مسؤولية ذلك، بأن يشرف عليه أو يكلف من يقوم بمقامه، تفاديا لأي تجاوز قد يحدث في هذا الفضاء.

وفي هذا الصدد تشير المادة 12 من القانون 20-23 إلى أبرز الشروط التي ينبغي أن تتوفر في القائم على خدمة الاتصال السمعي البصري مجموعة شروط منها ما هو مؤكد في القوانين السابقة ومنها غير ذلك، نذكر منها الخبرة التي لا ينبغي أن تقل عن ثماني (08) سنوات وحيارته على شهادة في التعليم العالي، كما أضاف شرطا للمولودين قبل 1942 بأن لا يكون له سلوك معادي للثورة التحريرية، فضلا عن كون الأموال مصدرها جزائري خالص، ويكون ضمن المساهمين والشركاء صحافيون ومهنيون من قطاع الإعلام.⁽¹⁸⁾

1- المسؤولية الجزائية للمدير المسؤول عن المؤسسة: ورد في المادة 13 من هذا المرسوم أنه على المدير المسؤول على المؤسسة الإعلامية متابعة محتوى ما ينشر، باعتباره حارس البوابة، ويتحمل مسؤولية كل ذلك، إن كان محتوى غير قانوني، وعليه أن يوفق بين ما ورد في المادة الثانية من القانون العضوي 05/12، التي تلزم على ممارسة الإعلام بحرية، وذكر في ذلك اثني عشر استثناء لا ينبغي تجاوزها، من ضمنها حرية الإعلام، تحت طائل العقوبة لكل من استغل هذه المادة لنشر محتوى مسيء، كأن يكون محتوى يدعو إلى الكراهية، ومختلف أشكال العنف (لفظي أو بدني أو ما في نحوه)، ومن ذلك أيضا التحريض بمختلف أشكاله كالدعوة إلى التمييز العنصري (عرقي أو جهوي)، أو حتى التمييز بين الجنسين، وعندها يجب على المدير

المسؤول (هو المسؤول أمام الجهات القضائية والمدنية والعسكرية) أن يخطر الجهات المعنية بوجود هذا المحتوى، ويتخذ كل الإجراءات اللازمة.

وفي المادة 14 يؤكد المشرع على أن المدير المسؤول لا ينتظر حتى تصله الشكوى من الجهة المتضررة حتى يقوم بالعمليات الواردة في المادة 13، بل يجب أن يكون تحركه من تلقاء نفسه، لكونه حارس البوابة والمسؤول جزائيا على كل ما ينشر، وهو ما يتوافق مع المادة 115 من القانون العضوي 05/12، حيث جاء في مضمونها: أن المدير المسؤول على النشرية أو جهاز الصحافة الإلكترونية أن يتحمل كل ما ينشر سواء كان كتابة أو الرسم، إن كانت تمس بالعناصر السابق ذكرها في المادة 12، فضلا عن تحميل المسؤولية لصاحب الكتابة أو الرسم من هذا المرسوم.

ما يتعلق بالقانون 20-23 أشار في المادة 35 فقد ذكرت أن "يتحمل مدير خدمة الاتصال السمعي البصري، أو خدمة الاتصال السمعي البصري عبر الانترنت وصاحب العمل المسؤولية المدنية والجزائية عن كل عمل مسموع و/أو مرئي يتم بثه عبر خدمة الاتصال السمعي البصري، أو خدمة الاتصال السمعي البصري عبر الانترنت".⁽¹⁹⁾

ونفس الأمر تناوله القانون 19-23 في المادة 62 والمتعلق بالصحافة المطبوعة والصحافة الإلكترونية "يتحمل مدير النشر وصاحب العمل الصحفي المسؤولية المدنية والجزائية عن كل محتوى تم نشره من طرف النشريات الدورية أو الصحف الإلكترونية"⁽²⁰⁾.

2- القانون 7-18 المؤرخ في 25 رمضان 1439 الموافق لـ 10 يونيو، 2018 ويتعلق

بمحاكمة الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي:

أ- أما عن المادة 15 من المرسوم 332-20: ألزم المشرع المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الانترنت الالتزام بالأحكام المنصوص عليها في هذا القانون 7-18.



بمعنى أن المشرع جعل التكامل بين هذه القوانين، وأن القانون اللاحق يعتمد على السابق ما لم يتم إلغاؤه فالقانون 7-18 بين قواعد حماية الأشخاص الطبيعيين فيما يتعلق بحماية معلوماتهم وعدم الإدلاء بها إلى جهات قد تستغلها لأغراض غير شرعية مثل نشر الصور والمعلومات الشخصية، فأي عملية من هذا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار -كما ورد في المادة الثانية- احترام الكرامة الإنسانية والحياة الخاصة والحريات العامة، وألا تمس بحقوق الأشخاص وشرفهم وسمعتهم.⁽²¹⁾

أما عن هذا الشخص المطلوب حمايته: فنقصد به كل ذلك الشخص الطبيعي المعني بمعالجة معطياته.

ب- أما عن مفهوم هذه المعطيات ذات الطابع الشخصي: فنعني بها كل المعلومات التي لها صلة بشخص محدد معروف أو يمكن أن يعرف بمواصفات معينة، - سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا - بالرجوع إلى مختلف خصائصه البدنية أو المورفولوجية، أو صفات يمكن بها التعرف عليه كالجانب الثقافي أو المالي أو الاجتماعي، أو حتى الجينات إن دعت الضرورة إلى ذلك

ج- أما عن معالجة هذه المعطيات المرتبطة بالطابع الشخصي: هذه المعالجة للمعطيات الشخصية يجب أن تتم في إطار القانون، وبما تسمح به الأعراف الدولية، على اعتبار أن المعطيات الشخصية للإنسان حق خالص له، ولا يجوز استعمله في غير ما يسمح به القانون كون الشخص مثلا متمكن من هذه المعلومات بحكم عمله أو منصبه، وأن هذه المعلومات توجد تحت تصرفه، فأي إخلال بذلك يعتبر إفشاء لسر مهني يعاقب عليه القانون، فكيف لوممكن جهات ما لها أغراض معينة قد تضر بذلك الشخص؟

د- الإجراءات الواجب القيام بها لممارسة الإعلام الإلكتروني:

- تقديم التصريح: على المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الانترنت أن يتقدم بتصريح لغرض التسجيل



- **التسجيل:** لغرض التسجيل يجب على المدير المسؤول أن يتقدم بإيداع بتصريح مسبق لدى السلطة سواء المكلفة بالصحافة الإلكترونية، أو بخدمة السمي البصري عبر الانترنت، لممارسة نشاط عبر الانترنت، كما يجب أن يتقدم بملف كامل في هذا الصدد ويتضمن الملف الوثائق التالية:

▪ **بالنسبة للمدير المسؤول:**

- نسخة من الشهادة الجامعية أو شهادة معترف بمعادلتها.

- وثائق المثبتة للخبرة المهنية.

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.

- نسخة من شهادة السوابق العدلية

هذا كل ما ورد في المادة 05 من هذا المرسوم.⁽²²⁾

▪ فضلا عن هذا يجب أن تتوفر في المؤسسة المالكة لجهاز الإعلام عبر الانترنت شروطا سنورها في حينها.

وإلى هنا يمكن للسلطة أن تسلم للمدير المسؤول وصل إيداع الملف، غير أن هذا الوصل لا يعني الشروع في النشاط، على اعتبار أننا في القانون الجزائري نتحدث عن الترخيص وليس الإخطار، لأن الإخطار يكفي فيه إشعار السلطات بالشروع في النشاط، ولا ننتظر الرد، بخلاف التصريح الذي ينتظر فيه المدير المسؤول رد السلطات الايجابي، حتى يتم الشروع في العمل.

وإلى هذا أشارت المواد من 12 إلى 22 من القانون 19-23 دون تغييرات كبيرة⁽²³⁾، كما أشارت المادة 12 من القانون 20-23 إلى نفس الشروط، مع تغييرات بسيطة.⁽²⁴⁾

3- **ما يتعلق بالرد والتصحيح:** فإن المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الانترنت هو المسؤول عن القيام بالإجراءات، على غرار ما ورد في القانون العضوي 05-12 بأن ينشره في موقعه فور إخطاره من طرف الشخص والهيئة المعنية.



قانون معالجة المعطيات يتكون من 76 مادة يتعلق جزء كبير منها بممارسة الإعلام عبر الانترنت، ومسؤولية كل طرف عما يكتبه وينشره أو يذيعه، ويمس حتى بمقدم الخدمات الذي تم التعبير فيه:

أ- أي مؤسسة تنتمي إلى القطاع العام أو الخاص، وتسعى لتقديم خدماتها للمستعملين بما يمكنها من القدرة على الاتصال بواسطة نظام خاص للاتصالات أو منظومة معلوماتية.

ب- كل من يقوم بتخزين أو معالجة المعلومات لفائدة خدمة الاتصال التي ذكرناها، لمختلف المستعملين.

وختم هذا القانون بأحكام جزائية اعتبارا من المادة 54 إلى 74، ما يدل على صرامة هذا القانون وطرحه الجاد في حفظ الحقوق لمختلف الأشخاص في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

4- أما عن المرسوم التنفيذي 20-332: جاءت فيه المادة 16 منه: يلتزم كل من المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الانترنت، ومستضيف الموقع الإلكتروني أن يتقيدا بجملة التوصيات المعمول بها في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وفي المادة 17 التي ألزمت المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الانترنت أن يتحرى وجود أي محتوى ناجم عن قرصنة أو اختراق للموقع الإلكتروني.⁽²⁵⁾

أ- يجب إثباته بمختلف الوسائل المتاحة.

ب- يجب عليه القيام بتبليغ السلطات المختصة في هذا المجال.

ج- التوقيف الفوري للموقع الإلكتروني: إلى غاية التخلص من هذه المشكلة المتعلقة بالاختراق أو القرصنة.

كما يتعين على المدير المسؤول أن يحتفظ بهذا المحتوى، وحتى الذي تم سحبه لمدة لا تقل عن ستة (06 أشهر) بداية من أول نشر على الانترنت، استنادا إلى ما ورد في المادة 18 من هذا القانون، أما عن المستضيف فيجب عليه هو أيضا

أن يحتفظ بهذا المحتوى، لاسيما السجلات التقنية الخاصة بالولوج والتسيير التقني للموقع لمدة لا تقل عن سنة كاملة ابتداء من تاريخ أول نشر عبر الانترنت، وهذه الآجال مرتبطة بالتقادم وسقوط الحقوق طبقا لما ورد في المادة 19 من نفس المرسوم. وتبقى السلطة المتكفلة بالصحافة المكتوبة، أو المتكفلة بخدمة السمع البصري عبر الانترنت من يملك سلطة اتخاذ القرار.

ثانيا: جهاز الإعلام عبر الانترنت

1- ويقصد به المؤسسة المعنية بخدمة الإعلام عبر الانترنت، أو ما يعبر عنه بهيكل المؤسسة، الذي يتوجب أن يكون نشاطها باستعمال إحدى اللغتين الوطنيتين، أو كليهما، ويمكن استعمال اللغة الأجنبية بعد موافقة السلطة المكلفة بالصفحة الإلكترونية، أو السلطة المكلفة بخدمة السمع البصري عبر الانترنت، كما يجب أن يضل ينشر معلومات هذا الجهاز عبر موقعه والتي تتضمن:

أ- الاسم، اللقب، العنوان المدير المسؤول عن هذه المؤسسة التي تقدم خدمات عن طريق الانترنت.

ب- عنوان الشركة، أسهم الشركة التي تملك هذا الجهاز المتعلق بالإعلام عبر الانترنت.

ج- رقم تسجيل الشركة.

د- البريد الإلكتروني، رقم الهاتف للشركة المعنية.

هـ- مقدم خدمة الاستضافة.

وهذا وفقا للمادتين: 09 و 10 من هذا المرسوم 20-332، وفي المادة 11 فرضت على جهاز الإعلام عبر الانترنت أن يستخدم صحفيا محترفا واحدا على الأقل بتلك الشروط والمواصفات الواردة في المادة 73 من القانون العضوي 12-05، بأن يكون هذا الصحفي محترفا: وهو (كل من يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقاءها ومعالجتها، وتقديم الخبر لدى أو لحساب نشرية دورية أو وكالة أنباء أو خدمة اتصال



سمعي بصري، أو وسيلة الإعلام عبر الانترنت، ويتخذ من هذا النشاط مهنته المنتظمة ومصدرا رئيسيا لدخله. وهو ما يتوافق مع نص المادة 12 من القانون 23-20⁽²⁶⁾. وهو ما أشار إليه القانون 19-23 فيما يتعلق بالصحافة المكتوبة والإلكترونية في المادتين 06 و07⁽²⁷⁾.

وهذا يتوافق مع هذا التعريف (هو من يزاول في منشأة صحفية العمل الصحفي لقاء أجر، ويتخذ هذا العمل مهنة مختارة له، وتقوم بينه وبين المنشأة رابطة العامل بصاحب العمل...)، وعرفه فيليب جيلارد: (هو الشخص الذي يخصص الجزء الأكبر من نشاطه لمزاولة الأعمال الصحفية، ويستمد منها الجزء الأكبر من دخله)، بمعنى ينبغي أن يكون هذا الصحفي متفرغا لهذه المهمة.⁽²⁸⁾

2- الجزاءات المترتبة على جهاز الإعلام عبر الانترنت عند الإخلال بالالتزام:

ذكرنا المشرع بما ورد في القانون العضوي 12-05 من جزاءات عن كل مخالفة تصدر عن المؤسسة، على اعتبار أن المؤسسة أيضا تتعرض للعقوبة عندما تكون المخالفة ذات طابع هيكلية، فقد يتعرض الصحفي أو المدير المسؤول للعقوبة، وقد تعاقب المؤسسة بصفة عامة، إذا كان الخطأ جسيما بالنظر إلى موضوع المسؤولية المشار إليها في القانون العضوي، فإن العقوبات التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة.

أ- الإعذار: وفقا لما ورد في المادة 34 من المرسوم التنفيذي 20-332، أنه في حالة الإخلال بالالتزام فإن السلطة المسؤولة عن الصحافة الإلكترونية، أو التي هي مسؤولة عن خدمة السمع البصري توجه إعدارا لجهاز الإعلام عبر الانترنت، للالتزام بما طلب منها في مدة أقصاها عشرة (10) أيام اعتبارا من يوم التبليغ، حيث يتولى عملية التبليغ محضر قضائي أو إشعاره بوصل استلام.

ب- التعليق: ويكون مؤقتا للمؤسسة لمدة 30 يوما في حالة عدم الامتثال للإعذار، وهذا كإجراء تصعيدي يلزم المؤسسة على الامتثال وإلا لجأنا إلى:

ج- سحب شهادة التسجيل: وذلك في الحالات الآتية:



- التنازل عن الشهادة لصالح جهة ما، حيث أن شهادة التسجيل شخصية.
- التوقف عن ممارسة النشاط المنوط به لمدة ستة (06) أشهر.
- عدم الالتزام بما ورد في فترة التعليق المؤقت من ممارسة النشاط بما ورد في المادة (34) المشار إليها.
- التوقف لمدة 30 يوما عن ممارسة النشاط عبر الانترنت.
- ما يتعلق بالإفلاس والتصفية القضائية وفقا لما جاء في المادة 35 من هذا المرسوم.

أما ما يتعلق بالقانون 23-19 فقد ورد في الباب السادس، وفي الفصل الأول المواد من 68 إلى 72 جاءت العقوبات مرتبة بدء بالإعذار إلى تعليق الطبع إلى التعليق لمدة 30 يوما، ثم اللجوء إلى القضاء بغرض التوقيف المؤقت، أو التوقيف النهائي - وذكر أربع حالات لذلك⁽²⁹⁾.

ثالثا: مدير جهاز الإعلام عبر الانترنت

الذي يمكن أن يكون رئيس مجلس الإدارة، أو مالكا للجهاز، وهو الأمر بالصرف، في الوقت الذي يكون فيه المدير المسؤول مسؤولا عن المحتوى الإعلامي.

ولعل البعض يرى هناك تداخل بين مهام كل من رئيس مجلس الإدارة (رئيس المؤسسة)، وكذا الرئيس المدير المسؤول، ففي الوقت الذي يمكن أن يكون المدير المسؤول هو مالك المؤسسة والمشرف عليها، لكن في الحالات العادية نجد أن كل مسؤول يضطلع بمسؤوليته، وعليه فإن مهام الرئيس المدير المسؤول مهام تتعلق بالمضمون الإعلامي، -كما أشرنا- أما رئيس مجلس الإدارة فله مهام أخرى ذات طابع إداري، يمكن تلخيصها في الآتي:

1- يلزم المدير (مدير المؤسسة) عندما يثبت عليه حق الرد والتصحيح أن يقوم بنشر ذلك وبصفة مجانية كما يلي:



أ- على مدير الجهاز أن ينشر موضوع الرد والتصحيح فيما يتعلق بالصحافة الإلكترونية في ذلك الركن الذي حصل فيه الإشكال وبنفس الطريقة وبنفس الأسلوب وبنفس اللغة وبنفس الحجم الذي حصل به هذا الموضوع.

ب- على مدير الجهاز أن يقوم بنشر الرد والتصحيح فيما يتعلق بالسمعي البصري عبر الانترنت بنفس الشروط والضوابط، سيما ما يتعلق بوقت البث الذي ورد فيه الاتهام المنسوب في أجل لا يتجاوز دقيقتين.

2- ومن مهامه أيضا:

أ- سلطة الإشراف على كافة أنشطة المؤسسة الإعلامية.

ب- أن يكون له حق التفويض باسم المؤسسة، وله صلاحيات التوكيل لمن يقوم بهذه المهام.

ج- الإشراف على إعداد التقارير السنوية، والمحاسبة أمام الجهات الوصية.

د- حق إصدار القرارات فيما يتعلق بالموظفين، توظيفاً، وعزلاً وما شابه ذلك، ... وغيرها⁽³⁰⁾.

رابعاً: المؤسسة المالكة لجهاز الإعلام عبر الانترنت

وهو شخص طبيعي يشترط فيه أن يكون جزائري الجنسية، وإن كان شخصاً معنوياً أن يكون خاضعاً للقانون الجزائري، ويمتلك رأسمالاً، إما عن طريق أشخاص طبيعيين يكونون شركة من الشركات المعروفة في القانون التجاري الجزائري، ويسيرها مجلس الإدارة، وحتى لو كان الشخص معنوي ينبغي أن يكون ذو جنسية جزائرية، كل هذا تفادياً لتدخل الأجانب في الشأن الداخلي، وجعل الأموال تنتقل عبر جهة خارجية ما قد يضر بالاقتصاد الوطني، والأمن العام، لذلك اشترط المشرع الجزائري في هذا المرسوم 20-332 وفي المادة 7 منه أنه على المؤسسة المالكة لجهاز الإعلام عبر الانترنت، أن تقوم بتبرير مصدر أموالها المكونة لرأس المال الشركة،

والأموال الضرورية لتسييرها، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وأي دعم من جهة ما يجب تبريره بأن يكون هناك ارتباط عضوي بينهما مع توضيح هذه العلاقة، أما الجهة الأجنبية فيمنع منعاً باتاً تلقي أي إعانة منها.

1- شروط التسجيل: فضلا عن الشروط التي أشرنا إليها في المادة 22 والخاصة بالتسجيل، والتي يجب أن تتوفر في المدير المسؤول، فهناك شروط أخرى يجب أن تتوفر في المؤسسة المالكة لجهاز الإعلام عبر الانترنت وهي:

- يجب على المالك أو الملاك إن كانوا أكثر تقديم نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.

- يجب تقديم نسخة من السجل التجاري.
- إن كانت المؤسسة شخصا معنويا يجب أن تقدم نسخة من القانون الأساسي.
- عقد ملكية أو عقد كراء أو كل ما يمكن اعتباره سنداً لشغل هذه المحلات.
- رقم التعريف الجبائي.

2- بدء ممارسة النشاط: لا تشرع المؤسسة في النشاط إلا بمنح الجهة الوصية لشهادة التسجيل للمؤسسة المالكة لجهاز الإعلام عبر الانترنت، وبذلك تبدأ النشاط، وتعتبر منح شهادة التسجيل بمثابة الموافقة على ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت.

هذه الشهادة التي تمنح لهذه المؤسسة تكون باسمها، ولا يسمح لأي جهة مزاولة النشاط باسمها، أو أن تتنازل المؤسسة عليها لصالح جهة أخرى.

خامسا: مستضيف الموقع الإلكتروني

كما سبق وأن أشرنا فإن مستضيف الموقع الإلكتروني وهو المكان أو الحيز الذي تنشر فيه هذه المؤسسة وعبره لجمهورها، حيث يتمتع هذا الموقع بقدرة كبيرة على الاستيعاب ومربوط بالانترنت، ويتمتع بحماية كبيرة من الهجمات الإلكترونية، حيث تقوم ب: كراء هذا الحيز بطاقة معينة إلى أجل معين، وتكون هذه الاستضافة



موطنة حصريا، ماديا ومنطقيا في الجزائر، (بامتداد اسم النطاق dz) كما جاء في المادة 06 من هذا المرسوم. وكنموذج الإذاعة مثلا عبر الانترنت: فهي عبارة عن مجموعة من البرامج الصوتية يتم بثها عبر توصيلات الانترنت بشكل يمكن أن يكون مستقلا تماما عن المحطات التقليدية.⁽³¹⁾

وقد أكد القانون 20-23 هذا الأمر في المادة: 15 التي اعتبرت أن ممارسة خدمة السمعى البصرى عن طريق الانترنت يكون عبر موقع الكترونى موطن حصريا وماديا لدى الهيئة العمومية المكلفة بالبث الإذاعى والتلفزيونى بالجزائر ومنطقيا بالجزائر بامتداد اسم النطاق dz.⁽³²⁾

1- ما يجب على طرفى العقد: المستضيف والمدير المسؤول أن يتعاونوا لمواجهة أي خطر الكترونى يهدد المؤسسة، وذلك بالتقيد والالتزام بالتوصيات في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات المعمول بها، كما ورد في المادة 16 من المرسوم المذكور.

2- الاحتفاظ بالمحتوى: وعلى هذا وكما يسأل المدير المسؤول أن يحتفظ بكل المحتويات لاسيما السجلات التقنية الخاصة بالولوج والتسيير التقني للموقع لمدة لا تقل عن سنة واحدة، ابتداء من تاريخ أول نشر عبر الانترنت.

3- لإثبات الالتزام بين الطرفين: يجب على المدير المسؤول أن يزود المستضيف بنسخة من شهادة التسجيل، قبل استضافة الموقع الإلكتروني، ويقوم المستضيف بدوره بتزويد السلطة المكلفة بالصحافة الإلكترونية، أو السلطة المكلفة بخدمة السمعى البصرى عبر الانترنت بنسخة من وثيقة التوطين، وفقا للمادتين 20 و 27 من هذا المرسوم.⁽³³⁾

4- أنواع الاستضافة: يوجد أكثر من نوع من أنواع الاستضافة وتنقسم الاستضافة إلى نوعين، وفقاً لنظام التشغيل، هما استضافة لينكس Linux واستضافة ويندوز Windows.

أ- **استضافة ويندوز Windows:** هي استضافة تعمل بنظام تشغيل ويندوز سيرفر Windows server، وتدعم لغة برمجة ASP.Net وقواعد بيانات أكسس Access وخواادم IIS، وعادة ما تكون أعلى في السعر وينتشر استخدامها في المواقع الحكومية والشركات، ويعد انتشارها أقل وسعرها أعلى مقارنة باستضافة لينكس.

ب- **استضافة لينكس Linux:** هي الاستضافة الأشهر على الإطلاق والمتوافقة مع برمجة PHP الأكثر استخداماً وانتشاراً في تصميم مواقع الإنترنت وتعتمد عليها أشهر برامج إدارة المحتوى الأفضل في العالم مثل وورد بريس Word Press وجوملا Joomla. ولعل الأكثر شهرة وطلباً في العالم هي استضافة لينكس Linux نظراً لأنها متوافقة مع أشهر لغات البرمجة المستخدمة عالمياً، ولأنها تتميز بأنها استضافة رخيصة باختلاف استضافة ويندوز.⁽³⁴⁾

النتيجة: بعد العزوف الذي شهده التشريع الجزائري حول موضوع الممارسة الإعلامية عبر الانترنت ها هي التشريعات تتدفق بكم هائل، إذ في ظرف أقل من ثلاث سنوات سن المشرع الجزائري ما لا يقل عن 200 مادة في هذا الموضوع، غير أن العبرة هو لاستيعاب الموضوع وعدم التكرار، إذ يمكن في تقديري الدمج بين الكثير من المواد مثال ذلك موضوع سلطة الضبط نجد نفس المواد تقريبا إلا تغييرات طفيفة في ذكر كلمة السمي البصري أو الصحافة المكتوبة والإلكترونية، أو تغييرات بسيطة في مصطلحات مرتبطة بالتخصص، كذلك الشأن بالنسبة لحق التصحيح والرد، والشروط التي يجب أن تتوفر في القائم بهذه الخدمة، وقس على ذلك.

خاتمة:

في ختام هذا العمل أود أن أشير إلى الدور الكبير والحاسم الذي تلعبه الانترنت في التمكن من الممارسة الإعلامية، والتي أصبحت تتطلب تدفقا عاليا، مع ضرورة التمكن من قواعد البيانات السحابية من أجل إدارة الكم الهائل من المعلومات،



وبتوظيف الذكاء الاصطناعي نرتقي إلى الأداء السريع للمهنة الإعلامية التي أصبحت اليوم تتطلب الدقة والسرعة في الأداء من أجل التمكن من السبق الإعلامي، مع وجوب أن يكون ذلك تحت رعاية قانونية مواكبة لهذه التطورات، تحت طائل المحاسبة على كل صغيرة وكبيرة، إن على المستوى المحلي أو العالمي. وعليه نتقدم بهذه النتائج والتوجيهات والمقترحات:

- إن العمل الإعلامي لم يعد كما كان في الماضي مجرد تحرير لأخبار أو تغطيات تحتاج فقط إلى التمكن في اللغة والفصاحة لأداء هذه المهمة، ولكنه تبين أنه علم قائم بذاته يتطلب معرفة نظرياته وفنونه التي يكتسب أغلبها بالدراسة ثم بالممارسة.

- التدريب في العمل الإعلامي مهمة أساسية من أجل الوصول إلى التمكن ومن ثم الإبداع.

- العمل الإعلامي يتطلب أكثر من أي وقت مضى التمكن من تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

- يجب على القائمين على العمل الإعلامي أن يدركوا أهمية الذكاء الاصطناعي في القيام بهذه المهمة، حيث وبواسطته يمكن القيام بعدة وظائف إعلامية مدججة مثل إعداد التقارير وإحضار الصور المناسبة وربطها بالموضوع. بل وأكثر من ذلك المساعدة على انجاز الأعمال الإعلامية المختلفة.

- إن التمكن من قواعد البيانات السحابية تجعل رجل الإعلام في سعة من أمره لجلب الأخبار في المكان والزمان المناسبين، ويغني صاحبه من التنقل بتوظيف قواعد البيانات وصور الأقمار الاصطناعية.

- يجب على رجل الإعلام أن يتدرب على استعمال وسائل التكنولوجيا المتاحة حتى يتمكن من أداء مهمته بصورة متكاملة، فهو الذي يصور وهو الذي يقوم بعملية التركيب والدمج وإعداد مختلف التقارير والتغطيات الإخبارية.

الهوامش والمراجع:



- (1)- صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، ط 1 منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2010، ص 287.
- (2)- عبد النبي عبد الله الطيب: إدارة المؤسسات الصحفية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، جامعة السودان، ط 2011، ص 43.
- (3)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 02 والمادة 10 من المرسوم التنفيذي 332-20.
- (4)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 25 من المرسوم التنفيذي، سبق ذكره.
- (5)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 06 من المرسوم محل الدراسة، سبق ذكره.
- (6)- فاتن حسين حوى، المواقع الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2010، ص 58.
- (7)- عباس ناجي حسن، الوسائط المتعددة في الإعلام الإلكتروني، دراسة مقارنة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2016، ص 99.
- (8)- الهام بوثليجي، الإعلام الإلكتروني في الجزائر، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 07. العدد 02، السنة 2021، ص ص 553-567.
- (9)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون رقم 04-09 مؤرخ في 14 شعبان 1430، الموافق لـ 05 غشت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.
- (10)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون العضوي رقم 05-12 مؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ 12 يناير سنة 2012 يتعلق بالإعلام.
- (11)- مزارى نصر الدين، الوضعية القانونية للإعلام الإلكتروني في الجزائر، مجلة أفاق للعلوم، جامعة الجلفة، العدد 2017/09.
- (12)- عبد النبي عبد الله الطيب، المرجع السابق، ص 10.
- (13)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون الإعلام 05-12، المرجع سبق ذكره.
- (14)- (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 07 من القانون 04-14 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1435 الموافق لـ 24 فبراير سنة 2014 المتعلق بالنشاط السمعي البصري.
- (15)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون رقم 19-23 يتعلق بالصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية، مؤرخ في 18 جادي الأولى 1445هـ الموافق لـ 02 ديسمبر 2023.
- (16)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون الإعلام رقم 20-23 المتعلق بالنشاط السمعي البصري، مؤرخ في 18 جادي الأولى عام 1445هـ الموافق لـ 02 ديسمبر 2023.
- (17)- موقع وزارة الاتصال www.ministerecommunication.gov.dz الساعة: 12.00 يتعلق بإجراءات تسجيل موقع اخباري 2024.
- (18)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة 12 من القانون 20-23، سبق ذكره.
- (19)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 35 من القانون 20-23، سبق ذكره.
- (20)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 62 من القانون 19-23 المتعلق بالصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية.



- (21)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون رقم 18-7 مؤرخ في 25 رمضان 1439 الموافق لـ 10 يونيو 2018
- (22)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم التنفيذي 20-332، المرجع السابق - المادة 05.
- (23)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 62 من القانون 23-19 المتعلق بالصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية.
- (24)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 12 من القانون 23-20 المتعلق بالنشاط السمي البصري.
- (25)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم التنفيذي 20-332، المرجع السابق - المادة 17.
- (26)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 12 من القانون 23-20، مرجع سبق ذكره.
- (27)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 06 و 07 من القانون 23-19، مرجع سبق ذكره.
- (28)- إبراهيم عبد الله المسلمي، إدارة المؤسسات الصحفية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص 79.
- (29)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 68 إلى 72 من القانون 23-19، مرجع سبق ذكره.
- (30)- صالح خليل أبو أصعب، إدارة المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي، دار أرام للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 1997، ص 226.
- (31)- عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد، المفاهيم والوسائل والتطبيقات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص 220.
- (32)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون 23-20 مؤرخ في 18 جمادى الأولى 1445 الموافق لـ 02 ديسمبر 2023 يتعلق بالنشاط السمي البصري.
- (33)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم التنفيذي 20-332 - المرجع السابق - المادة 20-27.
- (34)- بتاريخ 2020/12/18 الساعة 12:00 ليلا hostingwdomain.com/category/blog